

كَيْفَ وَلِمَاذَا التَّشَلُّبُكَ فِي السُّنَّةِ؟

دراسة نقدية

للككتور أحمد عبد الرحمن

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠

فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦



هذا الكتاب

● من المؤسف أن تنشر إحدى الصحف العربية بحثاً يشكك في السُّنة النبوية المطهرة ، ثم ترفض نشر أى تعقيب عليه! إن هذا هو ما حدث لى ولغيرى . وهو ما حملنى على تأليف هذا الكتاب، ورُب ضارة نافعة!

● فتحت عنوان: (الجدور الستة للأحاديث الموضوعة) كتب حسين أحمد أمين بحثاً حشد فيه أقبح ما فى كتب والده من آراء فى محاولة يائسة للتشكيك فى السُّنة النبوية الشريفة. ولم يلتزم فيما كتب بالمنهج العلمى - وهو يعلم أنه يكتب فى الدين، بل فى صلب الدين - وراح يعمم الاتهامات الشيعة بالتزوير على الفقهاء والمحدثين والمفسرين وأهل السنة، وأهل البيت، والشيعة!

● ولم يلتزم بتحديد مصادره العلمية لكى تتيسر مراجعته، ولذلك جاء بحثه فى شكل آراء شخصية لا سند لها ولا قيمة. ومثل هذه الكتابات تصيب عقول القراء بالتشويش والشك، فمن أين يأخذ المسلم عقيدته وشريعته إذا كانت السُّنة المشرفة مزورة ؟

● لهذا شعرت بأن من واجبى كمسلم أن أبين الحقائق التى أراد ذلك الكاتب طمسها ، فكان هذا الكتاب الذى أرجو أن يبدد الشكوك ويحفظ للسُّنة المطهرة وثافتها، والله تعالى من وراء القصد .

كيف وماذا التشليك في السنة؟

دراسة نقدية

للدكتور أحمد عبد الرحمن

مكتبة وهيب

١٤ شارع الجمهورية - القاهرة

الطبعة الأولى: ٢٠١٧

٢٩٠٢٧٤٦١

اسم الكتاب:

كيف ولماذا
التشكيك فى السنّة؟

الطبعة: الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

اسم المؤلف: الدكتور أحمد عبد الرحمن
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية -
عابدين - القاهرة.

٩٦ صفحة ٢٠ x ١٤ سم

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٢٤٢٣٢

الترقيم الدولى I.S.B.N 977-17-4137-3

تحذير

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة وهبة
(للطباعة والنشر) . غير مسموح بإعادة
نشر أو إنتاج هذا الكتاب أو أى جزء
منه، أو تخزينه على أجهزة استرجاع
أو استرداد إلكترونية، أو ميكانيكية،
أو نقله بأى وسيلة أخرى، أو تصويره،
أو تسجيله على أى نحو، بدون أخذ
موافقة كتابية مسبقة من الناشر.

All rights reserved to Wabbah Publisher.

No Part of this Publication may be
reproduced, stored in a retrieval system,
or transmitted, in any form or by any
means, electronic, mechanical, photocopying,
recording or otherwise, without the
prior written permission of the publisher

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَالَةٌ

ما القضية؟

لعلنا لا نجافى الصواب إذا قلنا إن الآفة التي أتلفت معظم الإنتاج الفكرى الحديث فى حقل الدراسات الإسلامية، للباحثين العرب وغير العرب، هى: التحيز. مردّ ذلك إلى أن الاتصال الثقافى الكثيف بين العالم العربى والإسلامى وبين أوروبا، على امتداد قرنين من الزمان أدى إلى انشطار الأمة المسلمة إلى أمتين: إحداهما قبلت الثقافة الأوربية، وسعت إلى إحلالها محل الثقافة الإسلامية، فى مجالات الفكر والعمل، والأخرى تشبّثت بالثقافة الإسلامية، ورفضت إحلال الثقافة الأوربية محلها. واتخذ هذا الانشطار شكل تضاد أحياناً، وتناقض أحياناً أخرى. وفى المجال الفكرى انعكس التناقض فى شكل تحيز وبعد عن الموضوعية، ومحاولات مستميتة للتشكيك، كل طرف فى الآخر، وهدم أصوله وفروعه، توطئة لتثبيت نموذجيه فى التربة الفكرية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية.

ويكشف حسين أحمد أمين فى دراساته المنشورة بعض

تلك المحاولات؛ فقد حدد لنفسه الغاية التي يستغيها صراحة، فقال: "إن الهدم أحياناً يفوق البناء في القيمة. وإن التشكيك له ما للإيمان من أهمية ونفع. إذ كيف يمكن للمرء أن يقبل الحق عقيدة إن كان عقله وقلبه لا يزالان قانعين بالكثير من البهتان والزور؟" ^(١) وكان مقاله في جريدة الحياة يوم ٣١/١٢/١٩٩٩م محاولة للتشكيك في السنة النبوية؛ فإذا دبت الشكوك فيها أصيب الإسلام بالشلل التام، وانهدمت فيه فروع وأصول، لأن المسلم لا يعرف صلاة ولا صياماً ولا جهاداً ولا زواجاً أو طلاقاً أو بيعاً أو شراءً أو حكماً وسياسةً إلا بالسنة النبوية. وقد ركز ضربات معوله على السنة بالذات، فكرر ما جاء في كتاب والده أحمد أمين: "فجر الإسلام" ^(٢) في كتابه: "دليل المسلم الحزين" أولاً ثم في مقاله المشار إليه في "الحياة الدولية" ثانياً.

والظاهر أنه لم يفرغ بعد من مرحلة التشكيك والهدم، لأنه منذ عام ١٩٨٣م لم نقرأ له كلمة في البناء!

وقد اتبع حسين أمين منهجاً محدداً للتشكيك والهدم:

١- فهو يعمم اتهاماته بالتزوير والكذب على رسول الله ﷺ، ولا يحدد الخليفة أو المحدث أو الفقيه المزور

(١) دليل المسلم الحزين؛ نشر دار الشروق؛ الطبعة الأولى؛ سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م؛ ص ١٤٣.

(٢) الطبعة التاسعة؛ سنة ١٩٦٤م؛ ص ٢٠٨-٢٢٤.

إلا نادراً. "فالسنيون" و "الشيعية" و "آل البيت" و "الفقهاء" و "أنصار الالتزام بالسنة"، دون تحديد، هم الذين وضعوا الأحاديث زوراً ونسبوها إلى نبي الإسلام! هذا التعميم سلب مقالته، وكتابه، القيمة العلمية، وأيضا القدرة على التشكيك في السنة وهدم الإسلام. وحين حدد بعض الأسماء، في كلامه عن "الزهري" أو عن أحمد بن حنبل، أو "غياث"، لم يلتزم الأمانة العلمية في النقل عن المصادر. وهذا ما سوف نراه بوضوح، موثقاً التوثيق العلمى الواجب في مثل هذه المسائل الخلافية الخطيرة.

٢- وقد أغفل تحديد مصادره ومراجعته؛ وهذه نقیصة أخرى مرفوضة في البحوث العلمية؛ لأن آراء الكاتب عندئذ تبدو للقارئ مجرد مزاعم شخصية لا سند لها. وهذه النقیصة سلبت ما قد يكون قد بقي لمقالته من قيمة وأثر في ميزان أى ناقد علمي.

٣- وهو يشكك في أخبار المحدثين والفقهاء والخلفاء، لكنه إذا وجد خبراً يعينه على تحقيق مآربه سلم بصحته، وشيد عليه آراءه، دون أن يفحصه أو يتحقق من صحته؛ كما أنه حين يشكك في الأحاديث التي تعوق تشكيكه، لا يبين ولا يتبين مدى صحتها؛ وهذه إحدى أمارات التحيز والافتقار إلى الموضوعية.

هذه النقائص الثلاث في منهجه تجرد مقاله - وكتابه - من كل قيمة علمية؛ وتجعل معوله مجرد قرطاس من الورق، يفرقع

ويقرقع، لكنه لا يهدم شيئاً! وأنا أتمنى أن يلتزم الأصول العلمية في بحوثه، إن أراد أن يكون لها وزن أو أثر أو قيمة، لدى الناشر ولدى القارئ جميعاً. وأود أن أذكره بأن آراءه لن تكون موضع الحماية من المراجعة والنقد، كما كان الحال في مجلة "المصور" المصرية.

النسبية

ولعل أول القضايا التي تحتاج إلى المراجعة استناد حسين أمين إلى "النسبية" لتسوية الحاجة إلى استحداث تشريعات جديدة، الأمر الذي حمل "الفقهاء" - في زعمه - على تزوير الأحاديث التي تعبر عن اجتهاداتهم ونسبتها إلى النبي ﷺ لكي تلقى القبول من الناس. فهو يقرر أن: "التوسع الجغرافي الهائل للدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ، وإزاء ضغط الظروف التاريخية الجديدة دائبة التغير، واختلاف المكان والزمان، وجد سكان تلك الدولة أنفسهم وقد باتوا في حاجة إلى تنظيمات وشرائع أكثر تعقيداً وأوفى تفصيلاً من تلك التي كانت تحكم أوضاع المجتمع الإسلامي في زمن النبي ﷺ....". ولذلك اجتهد الفقهاء لإيجاد التنظيمات والشرائع الجديدة المطلوبة. ولكي يقبل المسلمون تلك الاجتهادات لجأ الفقهاء إلى القول على النبي ﷺ، ونسبوا آراءهم إليه: "وهذا من روع الفقهاء وطمان ضمائرهم، إذ يتقولون على النبي ﷺ، اعتقادهم أنهم إنما يخدمون بذلك دين الإسلام."

فهو يتهم "الفقهاء" - دون تحديد أى اسم - بهذه التهمة الشنيعة، بناء على النسبية وتغير الظروف والحاجات الجديدة.

والحقيقة أن ظروف الحجاز واليمن والشام ومصر وفارس كانت متشابهة إلى حد كبير، فهى بلاد زراعية، تجارية، رعوية، مع اختلاف نسبة كل نشاط من بلد إلى بلد. فلم يكن اليمن -مثلاً- بحاجة إلى تشريعات جديدة مخالفة لما جاء فى القرآن والسنة. واليوم، وبعد مضى أربعة عشر قرناً من الزمان لا تحتاج الأمة المسلمة إلى شرائع مخالفة لما جاء فى القرآن والسنة. إنها قد تحتاج إلى الاجتهاد لصوغ شرائع جديدة، ولكن على أساس الأصول الإسلامية نفسها، لا ضدها، ولا مغايرة لها. وهذا هو ما حدث منذ عهد النبي ﷺ والصحابة الذين اجتهدوا فى حياته، وما حدث بعد ذلك فى كل العصور، وإلى الآن. فالمرجعية هى هى، والأصول هى هى، وكل جديد راجع إليها ومبنى عليها.

ولم يحدث قط أن زور فقيه مجتهد حديثاً لكى يعزو اجتهاداته إلى النبي ﷺ، وسوف نقدم البراهين على صحة هذه الحقيقة بدراسة "الفقهاء المجتهدين" الكبار: أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل، وسوف نتيقن من براءتهم من تلك التهمة الشنيعة البشعة !

لقد اجتهدوا بحق، حين ظهرت أوضاع ليس لها نص يحكمها، كما فعل النبي ﷺ نفسه، وكما فعل الصحابة. وقد تلقى المسلمون اجتهاداتهم بالقبول، بعد أن ناقشواهم،

وعارضوهم، وزدّوا بعض تلك الاجتهادات. وكان الأئمة يشجعون تلاميذهم على النقد ونبذ التقليد الأعمى؛ ولسوف نبرهن على صحة ما نقول عند دراسة أولئك المجتهدين الكبار ضمن هذه الدراسة.

لكننا نود في البداية أن نبين أن "النسبية"، كما تدعى الفلسفة النسبية السوفسطائية قد سقطت في الفلسفة الأوربية الحديثة والمعاصرة. وعادة ما يُضرب المثل "بكرورية الأرض": فهي حقيقة ثابتة خالدة، لم تتغير. وكذلك قيمة العدالة التي تمثل جوهر كل تشريع سليم، لا تتغير، وقد عرفتها أم الأرض جميعاً، وإن اختلفوا أحياناً في معرفتهم بها. وقيم الوفاء بالوعد، والشجاعة، والرحمة، والأمانة، وغيرها من القيم الخلقية، كلها ثابتة، مُطلقة، وليس بوسع أحد تغييرها؛ إنها فوق الزمان والمكان. ونحن نشاهدها اليوم في العالم أجمع؛ موضع التقدير والاحترام. بهذا قال أكابر الفلاسفة الأوربيين، وعلى رأسهم "كانط" و"هُسّرل" و"نيكولاى هارتمن". (١)

والله تعالى من وراء القصد.

د. أحمد عبد الرحمن

(1) See: Nicolai Hartmann; Ethics; London; George Allen and Unavin; 1932;

وهذا الكتاب يعتبر أوسع مرجع في عرض المذهب المطلق، وإبطال النسبية؛ ج١-الفصلان ١٦-١٧

عصمة النبي ﷺ

ولا شك أن هدم الأصول أجدى من هدم الفروع. والتشكيك في عصمة النبي ﷺ في تبليغ سُنَّته إلى أمته يأتي في الخطورة قبل التشكيك في رواية السُّنة من الصحابة والتابعين. وفي هذا يقول الأستاذ حسين إن: "النبي ﷺ لم يدع قط أنه معصوم من الخطأ إلا حين يُملَى أو يتلو آيات ربه"؛ وإن "أنصار الالتزام بالسُّنة" هم الذين "افترضوا أن العناية الإلهية إنما كانت توجه كل عمل يأتي به وكل كلمة صدرت عنه مُدْبِعُهُ الله رسولاً إلى قومه إلى أن مات، ومن ثم فقد رأوا أحكام السُّنة مُلْزِمة في الحالات التي لم يرد بصدها حكم قرآني على أساس أن لها مصدراً إلهياً. ثم بُذلت المحاولات بعد ذلك من أجل رفع أحكامها إلى مَصَافِّ الأحكام القرآنية".

هذا الكلام ينطوي على جملة من الأخطاء:

- ١- أولها: قَصْرُ العصمة على تبليغ القرآن.
- ٢- وثانيها: اتهام أنصار الالتزام بالسُّنة زوراً بتوسيع نطاق العصمة لتشمل كل عمل وكل كلمة صدرت عن النبي ﷺ، ولا يُعرف أن أحداً قال بهذا من المسلمين!
- ٣- وثالثها: نسبة رفع أحكام السُّنة إلى مَصَافِّ الأحكام

القرآنية إلى مجاهيل! وهذا أيضاً لم يقل به أحد من المسلمين،
فالسنة تالية للقرآن، مع تفاصيل كثيرة لهذه الحقيقة.

٤- ثم إنه لا يبرهن على شيء مما جاء به عن العصمة، سواء
الإثبات أو النفي.

وكان والده الأستاذ أحمد أمين قد عرض لهذه المسألة في
كتابه: "فجر الإسلام" ونقل عن بعض الأصوليين آراءهم، وانتهى
إلى أنهم: "اتفقوا على أنه ﷺ لا يُقرُّ على خطأ؛ فما اجتهد فيه
وأقرَّ عليه كان - لا شك - حجة." (١) أما الأحاديث التي هي
بِوَحْيٍ من الله تعالى فلا خطأ فيها، والنبى ﷺ فى قولها
معصوم. ثم أورد الأستاذ أحمد أمين أمثلة لاجتهادات أخطأ فيها
النبى ﷺ، ولم يقره الله عليها. ولكنه للأسف لم يمحِّص تلك
الأمثلة، ولو فعل لأدرك أن الحقيقة تجافىها وتخالفها.

وهذا هو ما سنُبَيِّنُه فيما يلي:

أ - أسرى بدر: فقد قال إن النبى ﷺ امتنع عن قتل أسرى
بدر، اجتهداً، وإنه أخطأ، وعاتبه الله تعالى على ذلك. وهذا زعم
خاطئ. والآية التى استند إليها تقول: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ
أَسْرَى حَتَّى يَتَخَنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ وقد علّق عليها الأستاذ أحمد أمين
فقال: "وكان عمر قد أشار عليه بالقتل. ولو حكم (النبى)
بمقتضى الوحى ما عوّب." (٢)

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(١) فجر الإسلام؛ ص ٢٣٤

والحق أن الأستاذ أحمد أمين أخطأ في فهم الآية . فالعتاب
أو اللوم الوارد فيها لوَّم للمسلمين الذين حرصوا على أسر أغنياء
قريش طمعاً في الفداء المالى . والخطاب مُوجَّه إلى النبى ﷺ
بوصفه زعيمهم ، لا إلى شخصه أو مسلكه الشخصى . وهذا كثيراً
ما يزد فى القرآن ؛ من ذلك مثلاً قول الله تعالى : ﴿ ... فَلَا تَكُونَنَّ
ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ ... وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ
إِلَهًا آخَرَ ﴾ (القصص : ٨٦-٨٧) فقد كان النبى ﷺ عدواً
للمشركين حتى قبل بعثته ، ومن المستحيل عقلاً أن يكون ظهيراً
لهم ، أو أن يكون منهم ، بعد بعثته ! والحق أن القرآن يحث
المقاتلين على الإثخان فى الجهاد ، أى قتل العدو ، لا الحرص على
أسر الأغنياء . (١) وفى الآية رقم ٤ من سورة محمد نجد التوجيه
القرآنى الصريح نفسه ، لكنه مُوجَّه مباشرة إلى المقاتلين ، فيقول
سبحانه : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا
أَتَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ فالواجب عند
لقاء العدو هو القتال ، فإذا كثر القتل فيه ، وانهمز ، فالأسر لمن بقى
حيأ ، ثم يأتى بعد ذلك المن أو الفداء بعد أن تضع الحرب
أوزارها .

فالنبى ﷺ لم يخطئ حين رفض قتل الأسرى ؛ والقرآن لم
يعاتبه على ذلك .

(١) القرطبي ، الجامع ؛ تفسير الآية .

ب - ويورد أحمد أمين مثلاً آخر لاجتهاد خاطئ للنبي، وهو نهى النبي ﷺ عن قطع أشجار مكة، وطلب العباس استثناء "الإذخر"، واستجابة النبي ﷺ له. وهذا الخبر ضعيف لوجود "أبان بن صالح" بين رواته، وهو ضعيف. (١) ومع ذلك فإننا إذا قبلناه لم نجد فيه يفيد أن النبي ﷺ أخطأ في اجتهاده، وأن العباس صحح له الخطأ. وقد كان النبي ﷺ يُصدر الحكم، ويسكت قليلاً - ثم يستثنى منه ما يشاء. ولكن العباس تسرع، وطلب استثناء "الإذخر" لحاجة الناس إليه لتعريض بيوتهم. وقد أورد ابن القيم أمثلة لاستثناء النبي ﷺ بعد سكوت؛ من ذلك قول النبي ﷺ: "لَا غَزْوَنَ قَرِيشًا. وَاللَّهِ لَا غَزْوَنَ قَرِيشًا" ثلاثاً، ثم سكت؛ ثم قال: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ". (٢) فليس ثمة خطأ هنا ولا تصويب؛ وعلى ذلك فالمسألة لا تقدر في عصمة النبي ﷺ قليلاً ولا كثيراً.

ج - ويورد أحمد أمين مشاورة النبي ﷺ للحباب بن المنذر بخصوص معسكر الجيش يوم بدر على أنه مثال لخطأ في الاجتهاد. ولقد قال رسول الله ﷺ إنه "الرأي والحرب والمكيدة". ولم يقل إنه رأيي! والحق أنه رأي بعض أهل الحجاز، وقد رضى به النبي ﷺ؛ ولما عرَضَ الحباب رأيه، فَضَّلَهُ النبي ﷺ على

(١) سنن ابن ماجه؛ رقم ٣١٠٩.

(٢) زاد المعاد؛ نشر الحلبي؛ القاهرة؛ سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م؛ ج ٢ ص ٢٠٣.

الرأى الآخر. ولا ريب أن هذا الموقف لا صلة له باجتهادات
النبي ﷺ، ولا بالعصمة. (١)

د - ويسوق الأستاذ أحمد أمين قول النبي ﷺ فى
الحج: لو اسْتَقْبَلْتُ من أمرى ما استدبرت ما سَقْتُ الهدى.
"على أنه مثال يثبت خطأ النبي ﷺ وعدم عصمته. وهذا تشريع
تعبدى مهم جداً. وحقيقة الأمر تختلف عن رؤية الأستاذ والذين
أخذ عنهم. فإن الرسول ﷺ أَدَّى فريضة الحج مرة واحدة قارناً.
وأراد ﷺ أن يعلم المسلمين أن الحج يصح، قرناً كان أو إفراداً
أو تمتعاً، ولذلك قال قَوْلُهُ تِلْكَ. (٢) وهكذا طابت نفوسُ الحجاج
الذين أدّوا الفريضة بأية طريقة من هذه الطرق الثلاث. ولا خطأ
هنا من أى نوع، بل تشريع إسلامى مُيسِّر عظيم الشأن. ولو كان
ثمة خطأ لَنَهَى النبي ﷺ عن "القرآن"، لكنه لم يَنه عنه،
ولا يزال المسلمون يحججون قارنين إلى يومنا هذا، دون أدنى نكير
من أحد، قولاً واحداً.

هـ - وأورد الأستاذ أحمد أمين تنبيه النبي ﷺ للمسلمين
أنه يقضى فيهم بما يسمع، على أنه إقرار بإمكان الخطأ فى القضاء؛
وهذا عنده مثال على عدم العصمة فى الاجتهاد. والحق أن
النبي ﷺ كان يقضى بين المتخاصمين بحسب ما يثبت عنده من

(١) سيرة ابن هشام؛ ج ١ ص ٦٢٠

(٢) ابن رشد؛ بداية المجتهد؛ ج ١ ص ٤٥٢ .

أقوال الطرفين وشهادة الشهود الذين - ربما - يشهدون زوراً، وربما يكون أحد الطرفين أبرع من الآخر فى عرض قضيته وبيان أدلته، فيحكم له النبى ﷺ بما ليس له. ومن الجلى أنه لا يوجد فى هذه المشكلات القضائية إجتهد فى الاعتقاد أو التشريع أو أى ناحية من نواحي الدين، فالحكم القضائى ليس تبليغاً لقرآن ولا لسنة، ولكنه تطبيق لهما.

وهكذا نرى أن الأمثلة التى ساقها الأستاذ أحمد أمين لا تنفى العصمة، وإن كان قد أصاب فى تقرير أنه ﷺ لا يُقرُّ على خطأ؛ ومعنى هذا أن السنة قد بُلِّغَتْ إلى الصحابة نقيّة من الأخطاء. وقد أغفل ابنه حسين أمين هذا التقرير الذى أصاب فيه والده، لكى ينفى العصمة عن النبى ﷺ فى تبليغ سنته وفى اجتهداته، ويحصرها فى تبليغ القرآن، وبذلك يُوجِّه ضربة قوية إلى صحة السنة عند منبعها ذاته!

أما كبار أئمة العلماء المسلمين فقد قرروا أن: "قول النبى ﷺ حجة، لدلالة المعجزة على صدقه، ولأمر الله تعالى إيانا باتباعه، ولأنه لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ لكن بعض الوحي يُتلى كتاباً، وبعضه لا يُتلى - وهو السنة." (١) هذا قول حجة الإسلام الإمام أبى حامد الغزالى. وأما الإمام الشاطبى فيقول بمثل قول الغزالى، ويضيف قائلاً: "وأنت ترى الاجتهاد

(١) الغزالى، المستصفى؛ ص ١٥٣.

الصادر منه معصوماً بلا خلاف، إما بأنه لا يخطئ ألبتة، وإما لأنه لا يُقَرُّ على خطأ. ^(١) ومعنى هذا أن سُنَّته ﷺ قد بُلِّغَتْ إلى الصحابة سليمة من كل خطأ، نقيّة من كل كَدَر.

لكن الأستاذ حسين أحمد أمين يرى أن عصمة النبي ﷺ بهذا المعنى من اختراع "أنصار الالتزام بالسنة!" - هكذا دون تحديد اسم، أو مرجع - "ومن ثم فقد راوا أحكام السنة مُلْزِمة في الحالات التي لم يرد بصدها حكم قرآني، على أساس أن لها مصدراً إلهياً." وهذه لغة غير علمية، ومصطلحات غير فقهية، واتهامات طائشة؛ ولذلك لا أجد فيها شيئاً يمكن مناقشته.

لكن ثمة اتهاماً محدداً وجَّهه ذلك الكاتب إلى الإمام الشافعي، وهو أنه لم يستنكر قول القائل: إن أحكام السنة تَنسَخُ أحكام القرآن. فإذا راجعنا المسألة وجدنا الشافعي قد ذهب إلى نقيض ما زعمه! فيقول الشافعي إن الله تعالى أَبَانَ لعباده: "أنه إنما نَسَخَ ما نَسَخَ من الكتاب بالكتاب، وأن السنة ليست ناسخة للكتاب، وإنما هي تَبَعُ للكتاب، بمثل ما نزل نصّاً، ومُفسِّرة معنى مَا أُنْزِلَ اللهُ مِنْهُ جُمْلًا." ^(٢)

ويبرهن الشافعي على أن القرآن لا ينسخه إلا القرآن بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ

(١) الشاطبي؛ الموافقات؛ ج ٤ ص ٥٤ .

(٢) الرسالة؛ ص ٥٤ .

لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ
نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ﴿﴾ (يونس: ١٥) ثم يضيف: "وفى
هذه الآية: "بيان ما وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُ
اللَّهِ." (١)

وهكذا سنجد الأستاذ حسين أمين يتردَّى فى الخطأ ويصادم
الحقائق كلما حدد اسماً يمكننا من المراجعة. ولعل هذا يفسر
عزوفه عن التحديد والتعيين و ذكر الأسماء والمصادر غير أن أى
نقد بدون تحديد، وبدون سند، لن تكون له قيمة علمية أو أدبية.
والعجيب حقاً هو جسارته فى إدانة إمام كبير كالشافعى دون أن
يراجع كتبه التى لا يمكن أن تُفْتَقَد فى خزانة المرحوم والده.
ولكن العجب لا بد أن يزول إذا تذكرنا أن غرض الكاتب هو:
التشكيك والهدم، لكى يتيسر له أن يبنى بعد ذلك!

* * *

السُّنِيُّونَ

وإذا أثبتنا أن الصحابة قد تلقوا السُّنة صافية نقية، من فم النبي المعصوم ﷺ، قال لنا الأستاذ حسين إن "السنيين!" وضعوا الأحاديث العديدة ونسبوها إلى الرسول ﷺ. فهنا نواجه معول الهدم في المرحلة الثانية، مرحلة الصحابة. من ذلك -مثلاً- وضعهم الحديث القائل: "لا نُورث. ما تركنا صدقة"، من أجل إثبات أنه لا حق لأحد في ميراث النبي ﷺ - لا في ماله، ولا في منصبه. وقد وقع تزوير هذا الحديث - بحسب كلامه - حين تولَّى العباسيون السُّلطة، يعنى بعد عام ١٣٢ هـ عام سقوط الدولة الأموية.

وهذا الكلام خطير جداً. وهو كلام باطل. فقد أخرج البخارى في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها قالت: "إن فاطمة والعباس - رضى الله عنهما - أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ، وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من "قَدك" وَسَهْمَهُما من "خَيْبر". فقال لهما أبو بكر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "لا نُورث. ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال...". وبعد أن تولى "عمر" الخلافة طالب

"علي" بميراث زوجته، وطالب العباس بميراثه من ابن أخيه، فقال لهما "عمر" ما قاله أبو بكر. (١) وأراد بعض نساء النبي ﷺ أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسأله ميراثهن فقالت عائشة: "أليس قال رسول الله ﷺ لا نُورث ما تركنا صدقة؟" وكانت عائشة إحدى زوجات الرسول ﷺ، وكان لها نصيب في ميراث النبي، لو لم يحجبه ذلك الحديث. وكانت "حفصة بنت عمر" مثل عائشة: زوجة ولها ميراث؛ أي أن أبابكر وعمر كانت لهما مصلحة تُغري بإغفال ذلك الحديث، أو تأويله، لتنال عائشة وحفصة نصيبيهما من التركة. لكن أمثال أبي بكر وعمر لا يمكن أن يغفلا حديثاً نبوياً طلباً لأغراض الدنيا مهما عظمت.

وهكذا نرى أن الزعم بأن هذا الحديث موضوع هو اتهام لأبي بكر وعمر بالتزوير على النبي ﷺ! وهو اتهام لا سند له من عقل أو نقل! فالمسألة طُرحت بُعِيدَ وفاة النبي ﷺ، وحسمها أبو بكر. ثم جُددت في عهد عمر، وحسمها أيضاً. ولما تولى "علي" الخلافة لم يحاول أخذ شيء من تركة النبي ﷺ، الأمر الذي يدل على أنه اقتنع بصحة الحديث. فآين تزوير "السُّنين" ١؟

أما ميراث المنصب فليس له سند في الإسلام. فالخلافة بيعة حرة وشورى، وعقد رضائي بين الراعي والرعية.

وصفوة القول إذن إن الأستاذ حسين قد أخفق إخفاقاً ذريعاً

(١) فتح الباري؛ من رقم ٦٧٢٥ إلى رقم ٦٧٣٠ وشرح ابن حجر.

فى إثارة أفة شكوك فى صحة هذا الحديث؁ ومن ثم فى صدق الخليفين الراشدين العظيمين وبراءتهما من اتهاماته الطائشة. هذا فضلاً عن الخطأ فى معلوماته والقصور فى قراءة النصوص وتفسيرها.

أبو هريرة

ويعتبر أبو هريرة من "السنيين" : فهو ينتمى إلى مرحلة الصحابة الذين تلقوا السنة من فم النبى المعصوم ﷺ. وكان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية. ولذلك اتخذوه المشككون فى السنة هدفاً لمطاعنهم. فإذا شك المسلمون فى رواياته؁ كان معنى ذلك أنهم يشكون فى شطر عظيم من السنة؁ وبهذا ينهدم ركن كبير من الدين.

والأستاذ حسين يشكك فى أبى هريرة تحت عنوان المصالح الشخصية؁ والقومية والمذهبية. ولا يتشكك صاحبنا - صاحب منهج التشكيك والهدم - فى الخبر القائل إن أباهريرة كان مزاحاً؁ ولا فى الخبر القائل إن البعض أطلق عليه لقب "الكذاب الورع"؁ ولا فى الخبر القائل إن عبد الله بن عمر اتهمه باضافة عبارة "أَوْزَع"؁ إلى الحديث الذى يأمر بقتل الكلاب إلا كلاب الصيد والحراسة؁ لأن أباهريرة كان صاحب مزرعة! إنه يسلم بصحة هذه الأخبار دون فحص؁ ودون أن يتأكد من درجة وثاقها؁ لأنها تحقق غرضه فى التشكيك فى السنة وهدم ما يُبنى عليها من الدين.

فأين هذا من الحقيقة؟

إن الثابت فى مصادر الإسلام الموثقة أن أباهريرة كان من فقراء الصحابة، وكان لا يفارق رسول الله ﷺ لتجارة أو زراعة، فى حين كان معظم الصحابة يشغلهم الصَّفَق بالأسواق: "وإن أباهريرة كان يَلْزَمَ رسول الله ﷺ بِشَبْع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون"؛ "وإنه كان مسكيناً لا شىء له، ضيفاً لرسول الله ﷺ". (١) هذه الحقيقة توهن تلك الرواية التى نسبها إلى عبد الله بن عمر.

والعبارة التى قيل إن أباهريرة أضافها لا تمثل إضافة، بل هى شرح لما جاء فى الحديث، لأن حراسة الماشية هى فى الوقت نفسه حراسة للزرع. وهل توجد ماشية دون زرع؟! وقد تكون رواية أبى هريرة هى الصحيحة، ورواية عبد الله بن عمر ناقصة. وقد تكون الروايتان صحيحتين، فكثيراً ما صَدَرَ عن النبى ﷺ أحاديث عديدة فى مسألة بعينها، فيها مثل هذا التباين. من ذلك -مثلاً- أحاديث الكبائر وعددها. وفى حديث جاء قوله ﷺ: "اجتنبوا السبع الموبقات"، وذكرها. وفى حديث آخر عَدَّها ثلاثاً: الشرك بالله وعقوق الوالدين وقول الزور. (٢) وقال الإمام

(١) فتح البارى كتاب العلم؛ حديث رقم ١١٨، وشرح ابن حجر.

(٢) البخارى؛ الأدب المفرد؛ نشر دار الكتب العلمية؛ بيروت؛

(دون تاريخ)؛ ص ٧-٨ و ص ٨٥.

الذهبي إن الحديث ليس فيه حصر الكبائر. (١) وهي تختلف من حديث إلى آخر. ثم إن عبدالله بن عمر - في الخبر المنسوب إليه حسب نقل صاحبنا - لم يردّ ساخراً حين سمع الإضافة الواردة في رواية أبي هريرة، بل قال: يرحم الله أبا هريرة، كان صاحب زرع. (٢) وأحسب أن الترحم غير السخرية! ولكن التشكيك في أبي هريرة، وفي السُّنة، كهدف ثابت لذلك الكاتب، جعله لا يرى فرقاً بينهما. والمسألة في النهاية هي مسألة الأمانة في النقل والاقتباس، والموضوعية في النقد والتقويم.

والمزاح ليس نقيصة تستوجب تضعيف الرواة أو جرحهم. وقد كان النبي ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقاً. وقد أذن النبي ﷺ لعبدالله بن عمر أن يكتب عنه الحديث في الرضا والغضب، وقال: "فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق". (٣) ولو اكتشف علماء الحديث حديثاً واحداً زوره أبو هريرة لتركوه وما قبلوا منه رواية، كما حدث - مثلاً - مع "ابن لهيعة" على الرغم من جلالة قدره. لكن أعظم رجال الحديث وأشدّهم دقة وصرامة وهو الإمام البخاري أخرج عن أبي هريرة ٤٤٦ حديثاً. (٤) وقال البخاري: إن أصح الأسانيد: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. (٥) وقال سليمان بن داود: أصح الأسانيد كلها:

(١) الذهبي؛ كتاب الكبائر؛ ص ٨.

(٢) القرطبي؛ الجامع؛ تفسير الآية رقم ٤ من سورة المائدة.

(٣) مسند أحمد؛ ١٢/٢. (٤) هدى الساري؛ ص ٢٧٦.

(٥) محاسن البلقيني (على هامش: مقدمة ابن الصلاح)؛ ص ٨٦.

يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة. (١) وأصح
الأسانيد لأبى هريرة، الزُّهْرَى عن سعيد بن المُسَيَّب عن
أبى هريرة. وأصح أسانيد اليمانيين: معمر، عن همام، عن
أبى هريرة. (٢)

فأبو هريرة رضي الله عنه ثقة، وحجة، ولم يُتَّهَم بالوضع أو الكذب
أو التدليس، إلا عند صاحبنا، الذى جعل التشكيك أعظم قيمة
من الإيمان، بُغْيَة هدم الدين، كما قالها هو نفسه. وما رواه
أبو هريرة هو أحاديث صحيحة؛ والمسلمون يبنون عليها دينهم
فيعملون بما فيها من أوامر، وينتھون عما وَرَدَ فيها من نواه، دون
التفات إلى المشككين فى السُّنة، وما أكثرهم فى هذا العصر!

وأما كثرة ما رواه أبو هريرة فله أسبابه. فهو لم يكن يفارق
النبي ﷺ لتجارة أو زراعة. فتوافر له الوقت، وفراغ القلب، وهو
غلام يافع. هذا فضلاً عن تمتعه بذاكرة فطرية قوية. فلا يوجد
مانع علمي أن يحفظ رجل موهوب، متميز، قَدْ، آلاف
الأحاديث؛ هذا مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من أحاديث
النبي ﷺ لا يتجاوز الواحد منها بضع كلمات. وفى كل عصر
ومصر تظهر شخصيات خارقة فى الحفظ والتذكر، خصوصاً إذا
تفرغت من شواغل الحياة.

ولقد عاش أبو هريرة حوالى خمسين سنة بعد وفاة

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص ٨٧.

النبي ﷺ . والظاهر أنه خشي ضَعْفُ الذاكرة في سنِّ الشيخوخة، فَعَمَدَ إلى كتابة ما حفظ من أحاديث . وهذا مَسْلَكٌ طَبِيعِيٌّ لرجل مثل أبي هريرة، ورث تلك الثروة الكبيرة من الأحاديث . وقد ذُكِرَ عن أمية الضمري أنه قال : " تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره . فقلت : إني قد سمعته منك . فقال : إن كنتَ سمعته مني فهو مكتوب عندي . فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ ، فوجد ذلك الحديث . فقال : قد أخبرتك إن كنتَ حَدَّثْتُكَ به فهو مكتوب عندي " . (١) وهذه العبارة تشير إلى أنه كتب كل الأحاديث التي سمعها من رسول الله ﷺ .

فأَحْسَبُ - الآن - أن كل الشكوك التي حاول صاحبنا إثارتها في مرويات أبي هريرة قد تبددت؛ وأن " السنين " و " الصحابة " لم يزوروا شيئاً، كما زعم، بل أدوا الأمانة وحفظوا السنة، وبلغوها للتابعين، ﷺ أجمعين .

كتابة أحاديث النبي ﷺ

وهكذا يقودنا البحث إلى مسألة مهمة جداً بالنسبة لهذه الحقبة الزاهرة، حقبة تلقى الصحابة الكرام عن النبي ﷺ ، وكتابة

(١) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي؛ دراسات في الحديث النبوي؛ نشر المكتب الإسلامي بدمشق؛ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م؛ وقد فاز بجائزة الملك فيصل العالمية تقديراً لجهوده في هذه الدراسات؛ ص ٩٢ وما بعدها، وص ١٤٣ وما بعدها، وص ٢٢٠ وما بعدها.

كثير مما تلقوه فى صحائف . فالشائع أنهم لم يكتبوا . وعلى هذا انطلق المشككون فى حفظ السُّنة فى ترويج تلك الشائعة . لكن الصحابة كتبوا الكثير ، ولم يكن أبو هريرة استثناءً بينهم ؛ وقد تناول الموضوع باحث حديث هو الدكتور محمد مصطفى الأعظمى ، وانتهى إلى أن :

٥٢ - صحابياً

- و٥٣ تابعياً كبيراً

- و٩٩ تابعياً صغيراً

- و٢٥٢ من أتباع التابعين ، كتبوا أحاديث الرسول ﷺ ، ونقل عنهم خلق كثيرون .

وفىما يتصل بنهى النبى ﷺ عن كتابة حديثه أثبت الدكتور الأعظمى أن : " النهى كان خاصاً بكتابة غير القرآن مع القرآن على لوح واحد ، خشية الالتباس بينهما . " (١) ويؤيد ما انتهى إليه الأعظمى ما أخرجه الإمام أحمد ، حيث يقول النبى ﷺ لا حِدَ كَتَبَ الوحى ، وقد لاحظ زيادة ما يكتبه على ما يمليه : " أمحضوا كتاب الله ! " وقد كان الرجل يكتب تفسير النبى ﷺ للآيات ، فنَهَاهُ عن ذلك ، حتى لا يختلط بنص القرآن .

ويقول الإمام ابن حجر إن السلف اختلفوا فى جواز كتابة أحاديث النبى ﷺ : " وإن كان الأمر استقر ، والإجماع انعقد ، على

(١) المرجع السابق ، ج١ ص ٧٩ .

جواز كتابة العلم - المقصود بالعلم هنا هو الحديث - بل على استحبابه، بل لا يَبْعُدُ وجوبه على من خشى النسيان مِمَّنْ يتَعَيَّنُ عليه تبليغ العلم." (١) ومن المؤكد أن كل صحابي كان يخشى النسيان وخطورته وعواقبه؛ وقد كان يتعين عليهم جميعاً تبليغ سُنَّةِ رسول الله ﷺ كما سمعوها، إقامة لدين الإسلام. ولذلك نرجَّح أن أغلبهم كتب الأحاديث التي سمعها من النبي ﷺ، وإن لم تَرِدْ جميعُ أسمائهم في قائمة الذين كتبوا الحديث، مثل: أبى بكر وعبدالله بن عباس، وأبى سعيد الخُدْرِي، وأبى هريرة، وأبى بن كعب الأنصاري، وعبدالله بن عمرو وأسماء بنت عميس، وغيرهم من الذين وَرَدَتْ أَسْمَاؤُهُمْ.

ولا شك أن انتشار كتابة الحديث على هذا النطاق الواسع يُبَدِّدُ معظم الشكوك التي أثارها المشككون استناداً إلى الشائعة التي رددوها بأن السُّنَّةَ تُنَوِّقِلَتْ شَفَاهاً، وأنها لم تَدَوَّنْ إلا في القرن الثالث في كتب البخاري ومسلم وأمثالهما من مؤلفي الصحاح والمسانيد.

وهناك نقطة أخرى مهمة هي: عدالة الصحابة. فصاحبنا يشكك في ذلك. والأمة المسلمة مُجْمَعَةٌ على تعديلهم، بمعنى أن أحداً منهم يستحيل أن يكذب على النبي ﷺ. وهذا لا يعنى

(١) فتح الباري؛ باب كتابة العلم - شرح الحديث رقم ١١١ والحديث رقم ١١٣.

أنهم معصومون من الخطأ والنسيان، فلا عصمة إلا للنبي ﷺ. ولذلك وجدناهم يذكّر بعضهم بعضاً ويصحح بعضهم لبعض. من ذلك - مثلاً - أن امرأة جاءت أبابكر تطالب بميراثها من حفيد لها مات، فقال إنه لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئاً في المسألة. وسأل إخوانه من الصحابة فقال المغيرة بن شعبة إن رسول الله ﷺ أعطاهما السُّدُس. قال أبوبكر: ومن سمع ذلك معك؟ قال: محمد ابن مسلمة. وشهد ابن مسلمة بصحة الحديث، فأعطاهما أبوبكر ميراثها. ومثل هذه المراجعات كثير في كتب السُّنة الصحيحة، وهو يشهد بعدالة الصحابة واستحالة أن يتعمدوا الكذب على النبي ﷺ. ولم يحدث قط أن اتهم ناقد علمي منصف الصحابة بالوضع والتزوير.

الكذب المتعمد - إذن - مستحيل، لكن الخطأ والنسيان واردان. ولذلك وجدنا الصحابة يُقلُّون من الرواية عن النبي ﷺ. يقول الشَّعْبِيُّ: "جالستُ عمرَ سَنَةٍ فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ شيئاً." (١) وعن السائب بن يزيد قال: "صحبْتُ سعد بن مالك من المدينة إلى مكة، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ بحديث واحد." (٢) ويروى أن ابن مسعود الصحابي الجليل كان يتحاشى أن يقول: "قال رسول الله." وحين قالها ذات

(١) سنن ابن ماجه، رقم ٢٦.

(٢) المرجع السابق رقم ٢٩.

مرة، اضطرب وعقّب قائلاً: "أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك!!" (١) وكان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً ففرغ منه قال: "أو كما قال رسول الله ﷺ"، يحتاط للخطأ والنسيان. وصارت هذه المقولة الحسنة قاعدة سارية يتحتم على كل محدّث أن يحترمها.

وكانت خشية الخطأ تحمل الصحابة على السفر الطويل من إقليم إلى آخر، بُغية لقاء الرواة والسماع منهم مباشرة. فيقول الإمام أحمد: "لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضي الله عنه فلا يقنعهما حتى يخرجوا إلى عمر فيسمعهما منه." (٢) ورَحَّلَ جابر بن عبد الله من المدينة إلى مصر طلباً للحديث عقبه بن عامر. (٣) لذلك أيقنت الأمة أن الصحابة عُدول يستحيل عليهم تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، رضي الله عنه جميعاً.

حكمة القدماء

ويتهم حسين أمين "الاتقياء" بنسبة حكمة القدماء من أنبياء العهد القديم وحكماء الفرس - زوراً - إلى النبي ﷺ، طالما كان مضمونها متفقاً مع تعاليم الإسلام: "بل لقد اختلفوا أحاديث مثل: "ما قيل من قول حسن فأنأ قلته." (سنن ابن ماجه) وكذلك المثل العربي القديم: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً." وكعاداته العشوائية يععم اتهاماته على "الاتقياء".

(١) المرجع السابق.

(٢) مقدمة ابن الصلاح؛ ص ٣٦٩.

(٣) المرجع السابق هامش ص ٣٧٩.

والظاهر أن ذلك الكاتب يريد أن ينال من السنة النبوية بأن يظهر أنها ليست أصيلة، بل هي أقوال القدماء ادعاهم المسلمون زوراً لنبيهم ليعظموه! ونسى أو تناسى أن الإسلام قد رفض - أيضاً - كل قول خاطئ للقدماء يتنافى مع عقائده وأخلاقه!

والحق أن هذه القضية - كما سنرى - شهادة على صحة موقف النبي ﷺ، وصحة أحكام القرآن، بمعايير الفلسفة الحديثة والمعاصرة نفسها. ذلك أن القيم الأخلاقية والتشريعية مُطلَقة، خالدة، لا تتغير، عامة، لا تخص أمة دون أمة. ^(١) فالعدالة، التي هي القيمة الأساسية العامة في مجال القانون والتشريع، قيمة مطلقة، مثل البدهيات الرياضية. ولذلك وجدنا أمة الأرض تدين الظلم والظالمين، ولم نجد أمة تزعم أن العدالة قيمة سلبية، والظلم قيمة إيجابية! وكذلك القيم الأخلاقية: من الوفاء بالعهد، والأمانة، والشجاعة، والوفاء للصديق، وبر الوالدين، والرحمة بالضعفاء والمعذَّبين، وغير ذلك من القيم، اعتُبرت بدهيات سلوكية إنسانية عامة، لا تخص أمة معينة أو ثقافة خاصة. والقرآن الكريم يأمر المسلمين فيقول: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ والعرف هو تلك البدهيات التشريعية والقيم الأخلاقية. والحديث الذي أخرجه ابن ماجه صحيح، وهو بيان لهذه الآية القرآنية، لأنه يحث المسلمين على قبول كل قول حسن، وكل عُرف سديد،

(١) راجع: نيكولاى هارتمن، الأخلاق، ج١، الفصلان ١٦، ١٧.

بصرف النظر عن مصدره . وقد تبنى الإسلام الكثير من تقاليد العرب الجاهليين لأنها تعبر عن بعض تلك البدهيات ، مثل حديث : "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" ؛ لكن النبي ﷺ عدل هذا القول بأن أضاف : "إن كان مظلوماً فخذ له بحقه ، وإن كان ظالماً فخذ له من نفسه" وبذلك تكون النصرة للعدل بصرف النظر عن العصبية .

لكن هذا لا يعنى أن تُنسب حكمة الأمم السابقة إلى النبي ﷺ زوراً ، كما فهم ذلك المزور الذى ذكره أبو حيان التوحيدي ، أو كما توهمها كاتبنا المشكك المتحيز حسين أمين . ولو حاول ذلك المزور أن يروج حديثاً مُختلقاً لَوَاجَه المعايير الصارمة للمُحدثين ، وانكشف كذبه عند أول خطوة . وأما مبدأ "الغاية تبرر الوسطة" و "لا بأس فى الكذب إن هو أسفر عن خير" - كما زعم الكاتب - فلا يعرفه علماء الإسلام ؛ وكل من كذب على رسول الله ﷺ سُجِّل اسمه فى سجلات الدجالين الكذابين الوضّاعين المرفوضين .

ويستدل حسين أمين على صحة مزاعمه باتهام الإمام أحمد "بالتساهل" فى قبول الأحاديث الخاصة بالفضائل . فما معنى التساهل عند أحمد بن حنبل ؟ وما حدوده ؟ وكيف طبقه فى باب "الترغيب فى صالح الأعمال" فى مسنده ؟

هذا ما سوف نفصل القول فيه فيما يأتى من هذه الدراسة إن شاء الله .

عهد التابعين

التابعون هم الذين تلقوا الحديث عن الصحابة، فكتبوه فى صحائف وكتب. وحفظوه فى الصدور، وقد ذكر منهم بالإسم ٢٥٢ رجلاً وامرأة. وهكذا حُفِظَت السُّنَّةُ المطهرة كما أداها صحابة رسول الله ﷺ. وكان الرواد فى هذا الدور هم: الربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروة ومالك بن أنس - صاحب الموطأ - وابن جريج والأوزاعى والثورى وحماد بن سلمة. وقد أَوْرَثُوا الأمة تصانيف قيمة كانت مادة أساسية فى تأليف "الصحيح" ابتداء من أوائل القرن الثانى الهجرى.

ومعلوم أن الأمة المسلمة انقسمت على نفسها فى عهد الخليفة الراشد الرابع على بن أبى طالب، وأخذت تتبلور الفرق المختلفة، فظهرت الشيعة ثم الخوارج، والروافض والمعتزلة. وظهرت البدع فى دَعَاوَى تلك الفرق، كالقول بالقَدَر، أى أن الإنسان حر الإرادة، يفعل ما يفعل بمعزل عن مشيئة الله؛ وكالقول إن الإمامة وراثية، لا بالشورى والبيعة الحرة؛ وكالقول بأنه لا تضرر مع الإيمان معصية - وهو قول المرجئة، وذهب بعض الغلاة إلى تأليه "عليّ ابن أبى طالب"!

وأخذت كل فرقة تدافع عن توجهاتها. وفى هذا السبيل

تورط كثيرون فى تزوير الأحاديث أو تحريفها أو تأويلها تأويلاً متعسفاً يخرجها من معناها. ووقعت المواجهة بينهم وبين جهابذة الحديث العظام الذين تصدّوا لهم. فيقول ابن الصلاح فى تصويره لتلك المواجهة: "والوضّاعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنتسبين إلى الزهد وضعوا الأحاديث احتساباً فيما زعموا... ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله." وشارك فى جريمة الوضع "بعض الزنادقة وفسقة المحدثين والمبتدعة والمتعصبين للمذاهب والأهواء." (١) ولمواجهة المزورين قام علماء الحديث بصوغ المعايير الصارمة لقبول الحديث، وقوموا كل من روى حديثاً، وأنشأوا علم الجرح والتعديل، الذى صنّف الرواة، وميز الصادق من الكاذب، وحصروا الروايات الكاذبة فى مؤلفات خاصة سموها "كتب الموضوعات"، وعزلوها عن الأحاديث الصحيحة، كالجذومين يُعزلون عن الأصحاء خشية العدوى! ويلاحظ الكاتب المنصف أن علماء الحديث المتخصصين اكتسبوا مهارات فائقة للتمييز بين الصحيح والزائف، وطاردوا المزورين وواجهوهم بكل قوة وحزم.

وها هنا مثال لمعركة بين رجلين، تبين طبيعة تلك المواجهة العامة الخطيرة. فهذا "أبان بن عياش" الذى كان ينتسب إلى جيل التابعين، وكان يُصنّف فى الضعفاء، وكان يروى أحاديث عن

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٢١٢.

"أنس" وغيره، وكان يكذب؛ فتصدى له المحدث الكبير "شعبة" ابن الحجاج"، واشتد في النكير عليه حتى قال: "لأن أشرب من بول حمار حتى أروى أحب إلي من أن أقول: حدثنا أبان عن ابن عباس!" وقال: "لأن يزني الرجل خير من أن يروى عن أبان!" . وطلب منه "حماد بن يزيد" الكف عن مهاجمة "أبان"، فوعده بالكف ثم عاود الهجوم الضاري، وقال "لحماد": "إنى رجعت عن ذلك"، (يعنى عن الوعد بالكف عنه)، "فلا يحل الكف عنه، لأن المردين!" ولما توفي "أبان" قال شعبة: "كولا الحياء من الناس ما صليت على أبان". (١)

وكان "شعبة" يأتي الرجل الذي ليس أهلاً للحديث فيحذره ويقول: "لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان". وتُعزى إلى هذا المحدث الكبير "شعبة" هزيمة الكذابين في العراق وتبليغ الحديث الصحيح إلى العراقيين صافياً من الكذب. (٢) وكان "شعبة" إذا أخبر أحداً بحديث أو أفشى أحداً في مسألة يسأله عن اسمه وصناعته وبلده، فإذا ظهر له أى خطأ فيما بعد، ذهب إليه وأعلمه بالصواب.

فإذا أردنا التشكيك في السنة، كما يزيد صاحبنا، ضخمنا نشاط الكذابين، وأغفلنا جهاد الصادقين في مواجهتهم؛ أما إذا

(١) ميزان الاعتدال؛ للذهبي؛ ج ١ ص ٨ - رقم ٨.

(٢) آداب الشافعي؛ ص ٢٠٩.

أردنا الحقيقة فإننا نصور نشاط الفريقين؛ وساعتها سيثبت أن الصدق انتصر على الكذب، والصحيح انتصر على الزائف؛ وأن سُنَّة النبي ﷺ قد حُفِظَتْ في تلك الحقبة المضطربة، وسُجِّلَتْ في الصحائف والكتب، لكي تمهد السبيل للمرحلة التالية -مرحلة الموسوعات الحديثية الكبرى.

ابن شهاب الزُّهري

ومن أعلام المحدثين في عصر التابعين ابن شهاب الزهري (محمد بن مسلم بن عبيد الله) - (٥٨-١٢٤هـ). وقد اتهمه الأستاذ حسين أحمد أمين بوضع الأحاديث بحسب رغبة الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ)؛ ومن تلك الأحاديث حديث: "لا تُشَدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى".

قال الأستاذ حسين إن الخلفاء والأمراء والولاة كانوا: "كلما أرادوا تحقيق غرض، أو قَرَضَ رأي، أو انتهاج سبيل سياسي، ينقُبون جادِّين عن حديث صحيح يوافق غرضهم، فإن لم يجدوا حديثاً اخترعوه. وكانوا - دائماً - يجدون بين أتقى الفقهاء - ممن كانوا يجرون الرواتب عليهم - مَنْ هو على استعداد لمساعدتهم على تنفيذ سياساتهم ونيل مآربهم بإيجاد سند لهذه السياسات أو المآرب من الحديث".

والمثل الذي ساقه لأتقى الفقهاء المزورين (!!) هو: ابن

شهاب الزُّهْرِي . وإذا كان التابعي الجليل "الزُّهْرِي" يزور الأحاديث، فما بالكم بمن ليسوا أتقياء؟! إن القارئ لابد أن يشك في كل حديث، ويرتاب في كل سُنَّة . وبذلك يصاب المسلم بشلل في عقيدته وعبادته وأخلاقه، وهذا هو المطلوب - أعني هدم الإسلام لبناء شيء آخر، لم يبينه صاحبنا بعد!

ويستند صاحبنا إلى قول المحدث "مكحول" في حق الزُّهْرِي: "أى رجل هو لولا أن أفسد نفسه بصحبة الملوك."

والآن، نتساءل: ما حقيقة هذه الاتهامات؟ وما قيمة هذا التشكيك؟

- ونجيب على هذا التساؤل فنقول - أولاً - إن الحديث سالف الذكر لم يتفرد الزُّهْرِي بروايته . فهو في صحيح البخاري عن أبي هريرة، والزُّهْرِي أحد رواة (حديث رقم ١١٨٩ في فتح الباري) . لكنه في مسند أحمد روى بأربع طرق عن أبي سعيد؛ وبطريقتين عن ابن عمر . وليس للزُّهْرِي ذكر في رواة هذه الطرق عند أحمد .

فإذا كان الزُّهْرِي قد زور هذا الحديث، فمن أين جاءت الروايات الأخرى؟ هل كان أبو سعيد وابن عمر موظفين عند عبد الملك بن مروان أيضاً؟!

وقد شهد "مكحول" لابن شهاب الزُّهْرِي فقال: "عليكم بابن شهاب فإنه ما بقى أعلم بسُنَّة ماضية منه." وقيل

لـ"مكحول": من أعلم من لقيت؟ قال: الزُّهْرِي. قيل: ثم مَنْ؟ قال: الزُّهْرِي. قيل: ثم مَنْ؟ قال: الزُّهْرِي. (١) لكن التشكيك في الزُّهْرِي يتطلب إغفال هذه الشهادة القاطعة باحترام مكحول للزُّهْرِي وعلمه وإمامته لعصره، وإيراد تلك التهمة - تهمة صُحبة الملوك - فقط لا غير! وهى ليست تهمة فى حد ذاتها عند كثير من علماء الحديث؛ وإنما النقيصة الحقيقية هى تأييد ظلم الحكام وخروجهم على دين الله. وقد تكون صُحبة الحكام نافعة إذا نصح العالم للحاكم وزجره عن الحرام. وقد كان عبد الملك بن مروان رجلاً صالحاً تقياً، عالماً، محدثاً، قبل أن يتولى الخلافة سنة ٦٥ هـ. وقد رَوَى عنه الزُّهْرِي بعض الأخبار والأحاديث، لكنه انقلب على عقبه بعد تولى الخلافة، التى كان يهدده فيها عبدالله بن الزبير مدة تسع سنين. (٢) فعلاقة الزُّهْرِي بعبد الملك كانت قبل الخلافة علاقة علمية بين عالمين، أو محدثين. وإذا كانت علاقته به من تلك الطبيعة السامية، كان انقلابها إلى علاقة طاغية بمزور فاقده الضمير والشرف مستحيلاً. والأرجح أن يكون الزُّهْرِي ناصحاً لعبد الملك واعظاً له. ويرجح هذا أن الزُّهْرِي عارض الوليد بن عبد الملك - وهو يومئذ خليفة - فى مسألة حساسة جداً. فالوليد زعم أن علي بن أبى طالب هو الذى تولَّى كِبَر حديث الإفك، يريد أن يشنَّع على "علي" الخليفة الراشد الرابع، فرد عليه الزُّهْرِي

(١) ابن كثير؛ البداية والنهاية؛ ج ٩ ص ٣٤٦.

(٢) المرجع السابق ج ٩ ص ٦٨.

مكذباً وقال إن الذى تولى كِبْرَهُ عبد الله بن أُبَيِّ بن سلول. (١)
ومن المعروف للجميع كراهية الأمويين لأية كلمة طيبة فى حق
على وأبنائه؛ وقد كان المنافقون يتقربون إليهم بسب "على"؛ لكن
الزُّهْرَى لم يتردد فى قول كلمة الحق فى وجه الخليفة الأموى،
معرضاً نفسه لنقمته!

وَجَرَحُ مكحول للزُّهْرَى لا يُعْتَدُّ به عند المحدثين، لأنه لم
يفصل سبب جرحه؛ ولأنه يتعارض مع شهادات وتعديلات غيره
من أكابر العلماء. فقال سُفيان بن عُيَيْنَةَ: "ما رأيتُ أحداً أنصُرُ
للحديث من الزُّهْرَى". وذلك يبين قوة حفظه ورواية الحديث
بنصّه، لا بمعناه. وقال عمرو بن دينار: "لقد جالستُ جابراً وابن
عباس وابن عمر وابن الزبير، فما رأيتُ أحداً أَسِيَقُ للحديث من
الزُّهْرَى". (٢) وقال عمر بن عبد العزيز - الخليفة الراشد
الخامس رضي الله عنه: "ما رأيتُ أحداً أحسن سَوْقاً للحديث - إذا
حدث - من الزُّهْرَى". (٣) أى أنه كان دقيقاً متيقناً فى عرض
الحديث متناً وإسناداً. وهى شهادات تضع الزُّهْرَى فى مرتبة أمير
المؤمنين فى الحديث، وتُسَقِّطُ تجريح مكحول له. (٤)

ولقد أراد هشام بن عبد الملك بن مروان اختبار حفظ الزُّهْرَى

(١) القرطبي؛ الجامع؛ ج ٥ ص ٤٥٩.

(٢) ابن كثير؛ البداية والنهاية ج ٥ ص ٣٤٥.

(٣) المرجع السابق ج ٥ ص ٣٤٥، وانظر مقدمة ابن الصلاح؛ ص ٨٥-٨٦.

(٤) أبو حامد الغزالي؛ المستصفى؛ ص ١٨٨.

فطلب إليه إملأ عدد من الأحاديث على أولاده، فأَمَلَى أربعمئة حديث عليهم. وبعد فترة قال هشام بن عبد الملك للزُّهري: إن الكتاب الذى سجلوا فيه الأحاديث ضاع! فقال الزُّهري: لا عليك! وأَمَلَى الأحاديث نفسها مرة أخرى "فأخرج هشام الكتاب الأول فإذا هو لم يغادر حرفاً واحداً!"^(١).

هذا فضلاً عن استحالة أن يطلب عبد الملك بن مروان شيئاً مستحيلاً - أعنى إقناع المسلمين بأن زيارة المسجد الأقصى تغني عن أداء فريضة الحج! فلم يكن عبد الملك حاكماً علمانياً جاهلاً مثل أتاتورك مثلاً ليطلب ذلك من الزُّهري أو من غيره. والحديث المذكور لا يقول هذا القول السخيف، بل يحدد المساجد التى يحل للمسلم قصدُ زيارتها فحسب.

وأما "مكحول" الذى أخذ صاحبنا كلمته بثقة، وبلا أدنى ريب، وبلا فحص، فقد قال فيه الذهبى: "هو صاحب تدليس. وقد رُمى بالقدر. فالله أعلم. يروى بالإرسال عن "أبى" وعبادة ابن الصامت وعائشة وأبى هريرة."^(٢) لكن طالما كان التشكيك هو الغاية فليس يهم الكاتب أن يكون سنده حقاً أو باطلاً!

ولابد أن نذكر أن عبد الملك بن مروان نفسه أدَّى فريضة الحج سنة ٧١هـ؛ وكُلِّف عامله الحجاج بن يوسف الثقفى ليحج

(١) ابن كثير؛ البداية والنهاية ج٤ ص ١٧٧.

(٢) ميزان الاعتدال؛ رقم ٨٧٤٩.

بالناس سنة ٧٢هـ، وسنة ٧٣هـ وسنة ٧٤هـ. وفي موسم سنة ٧٥هـ كان عبد الملك نفسه على رأس إمارة الحج. (١) فكيف يمكن أن نصدق أن عبد الملك حرّض الزُهري لتزوير حديث لصرف الناس عن الحج في حين أنه هو نفسه أدى الفريضة في مكة كما أنه جعل عامله أميراً للحج إلى مكة، ولم يحدث قط أن أرسل وفوداً إلى بيت المقدس برئاسة أو رئاسة عماله؟

الأمويون

ويتهم حسين أمين "الأمويين" - هكذا بطريقته العشوائية، دون تحديد أو ذكر لأي اسم، ودون ذكر لأي مرجع يُعتمد به - بوضع الأحاديث: "التي تحت المسلمين على طاعة ولي الأمر: من أطاع أميراً فقد أطاعني، ومن عصاه فقد عصاني". ثم يقول: "ويذكر أن هذه الطاعة واجب ديني حتى لو كانت الحكومة فاسدة ظالمة." وكلام كثير من هذا القبيل عَقَّب به، في خليط قبيح ليوهم القراء بأن المحدثين زوروا لنصرة الفساد والظلم.

فاين هذا من الحقيقة الإسلامية؟

- إن طاعة أولى الأمر مقررة في القرآن الكريم نفسه، في سورة النساء، الآية رقم ٥٩: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فليس الأمويون

(١) تاريخ الطبري، أحداث السنوات من ٧١ إلى ٧٥.

ولا غيرهم هم الذين قرروا هذه الطاعة . ولا حاجة لأحد في أن يُزور أحاديث تقرر هذه الطاعة التي قررها القرآن الكريم بكل وضوح .

- والطاعة التي يقررها القرآن وتبينها السنة هي طاعة الأمير المسلم الذي تقلد منصبه بالشورى والبيعة الحرة، على سنة رسول الله ﷺ التي سار عليها الراشدون، لا الحكام المغتصبون الذين انتزعوا الإمارة بحد السيف . وهذه الطاعة محدودة بحدود طاعة الله ورسوله، "ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" . (١)

- فالمزور هنا حقاً هو ذلك الذى يتجاهل هذه الحقائق .

- وفى ضوء هذه القواعد السياسية السامية قال المحدث الكبير سفيان الثوري: "الخلفاء أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وعمر ابن عبدالعزيز، ومن سواهم فهو مُبتَز". (٢) ولم يُجزَ بعض العلماء إمارة المبتز إلا حَقْناً للدماء وسداً لذرائع الفتنة؛ والآن بعد تجارب التاريخ نستطيع أن نقول إن الذين أجازوا إمارة المبتزين أخطأوا فى اجتهادهم، وأن الذين ثاروا عليهم كالحسين بن على وعبد الله بن الزبير - رضى الله عنهما - كانوا على حق . ولم يجروا أحد على وَصْف معاوية بن أبى سفيان - مثلاً - بأنه "خليفة راشد"؛ ولم يجروا أى مزور على وَصْفه بذلك؛ وهذا يدل

(١) راجع: نيل الأوطار؛ ج٧ ص ١٧٣ .

(٢) آداب الشافعى؛ ص ١٩١ .

على رسوخ مبادئ الشورى والبيعة الحرة، والرضا، في عقد الإمارة كما في كل العقود. وكل حديث (من تلك التي كُومها حسين أمين في مقالته، والتي تخالف المبادئ الإسلامية) وَجَدَ من يَحْصُه ويبيِّن زيفه، ويضعه ضمن "الموضوعات" أو الضعاف. والباحث العلمى يتحرى الأحاديث الصحاح، أما المشكك فمصادره كتب "الموضوعات".

آل البيت والشيعية

ويتهم حسين أمين آل بيت النبى ﷺ وشيعة على، دون تحديد أو استثناء، على طريقته العشوائية غير العلمية، بأنهم: "لم يروا غضاضة ولم يستشعروا حرجاً إذ يخلقون حشداً من الأحاديث ينسبوننها إلى النبى ﷺ ... ومن هنا ظهرت أحاديث مثل: "من كنت مولاة فعلى مولاة، اللهم وآل من وآله وعاد من عاداه." و"من آذى علياً فقد آذانى."

- ثم يقول إن المعيار عند آل البيت وشيعة على، وكذلك عند الأمويين، كان: "دائماً لدى هؤلاء وأولئك أن الغاية تبرر الوسطة، وأن أية وسيلة مهما حوت من التلفيق والبهتان لا غبار عليها ما دام من شأنها إرجاع الحق لأهله..."

هذا وصفه للأمويين والشيعية وآل البيت، واستباحتهم الكذب على النبى ﷺ. فماذا يقول الباحثون العلميون المحترمون فى هذه القضية؟

- فيما يتصل بالشيعة وموقفهم من السنة النبوية وشروطهم لقبول الحديث، يقول الشيخ محمد أبو زهرة إن الحديث يشترط فيه لكي يُعد صحيحاً عندهم:

أ - الاتصال بالمعصوم بسند لا انقطاع فيه .

ب - أن يكون الرواة في جميع الطبقات عدولاً .

ج - أن يكون الرواة ضابطين .

فالشيعية لم يستبيحوا الكذب على النبي ﷺ أو على أئمتهم واشتروا الشروط لقبول أى خبر أو حديث يُنسب إليهم . ويجب أن نلاحظ أن الشيعة يعتبرون أئمتهم معصومين ويأخذون بأقوالهم كمصدر للاعتقاد والتشريع، لأنهم - عندهم - يتكلمون عن النبي ﷺ . (١) فما حاجتهم إلى التزوير على رسول الله؟

ولنفرض أن من الشيعة مَنْ زور بعض الأحاديث، كما زور بعض أهل السنة وغيرهم من أتباع الفرق الأخرى، هل ذلك يجيز لباحث علمي نزيه أن يقذف "الشيعة" و"آل البيت" دون تمييز بأشنع الاتهامات وأكبر الكبائر، كالتلفيق والبهتان؟! وهل كان "على" بحاجة إلى أحاديث مزورة ليعلم المسلمون مكانته من النبي ﷺ والإسلام؟ إن أبا بكر، وعائشة، وأهل السنة جميعاً، رَوَوْا عدداً كبيراً من الأحاديث النبوية التي ترفع قَدْر "على" إلى

(١) محمد أبو زهرة؛ الإمام الصادق؛ دار الفكر العربي؛ ص ٤٢٤، ص ٤٢٦ .

عنان السماء، فما الغرابة في حديث يقرر أن النبي ﷺ يحث المسلمين على موالاة "على" أو حُبّه أو اجتناب أذيته؟ (١)

هنا كما في المسائل الأخرى تبرز خطايا ذلك الكاتب المشكك الهدام وينكشف عواره.

غياث والمهدى

واتهم حسين أحمد أمين "الفقهاء" هكذا في خبطة واحدة بأنهم كانوا يضعون الأحاديث المزورة: "من أجل إرضاء أمراء بني العباس ولإشباع نزواتهم. والدليل على هذا عنده قصة "غياث" والخليفة المهدى. فالمهدى كان يهوى سباق الحمام في حين كان "السُّنَّيُّونَ" يحرمونه؛ وقد تمكن المهدى من إقناع مُحَدِّثٍ هو "غياث" بأن يسند حديثاً في هذا الصدد يقول: "لا سباق إلا في خف أو حافر أو جناح." فأجزل له المهدى العطاء وواصل هوايته! ولم تكن عبارة "أو جناح" واردة في الحديث.

— هذه هي الحادثة كما صورها حسين أمين.

والحق أن "السُّنَّيِّينَ" — بلغة ذلك الكاتب أو أهل السُّنَّة — كما يعرفهم العالم أجمع لم يحرموا سباق الحمام. ومن ثم لم يكن المهدى بحاجة إلى تزوير حديث لممارسة هوايته. ثم إن الخبر لم يقل كلمة واحدة تدل أن المهدى "تمكن من إقناع مُحَدِّثٍ" أو حاول ذلك!

يقول ابن قدامة إن المسلمين أجمعوا على جواز المسابقة في الجملة. "فأما المسابقة بغير عوض فتجوز مطلقاً من غير تقييد

(١) عباس محمود العقاد، عبقرية علي، دار نهضة مصر، ص ١١٤ وما بعدها.

بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور (وفيها الحمام بطبيعة الحال) والبغال والحمير والمزاريق. " (١)

ولم يكن " غياث " معدوداً بين المحدثين. وقد قال عنه الإمام أحمد: " ترك الناس حديثه، ورَوَى عن ابن عباس عن يحيى؛ ليس بثقة. وقال الجوزجاني: كان فيما سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث. وقال البخاري: تركوه. " (٢)

- فريد حسين أحمد أمين أن يثبت أن " الفقهاء " و" المحدثين " زوروا الأحاديث بدليل وجود رجل كذاب، وضاع، متروك، نبذه المحدثون والفقهاء، كما نبذوا المئات من أمثاله! والمهدى نفسه كان يعلم أن الرجل منافق، وقد قال، لما قام غياث من عنده: " أشهد أن قفاك قفاً كذاباً! " وإذا واصل المهدى هوايته فذلك لأنها حلال ككل المسابقات المشروعة.

- والقصة تبدو مُخْتَلَقَة. وقد يكون الباعث على اختلاقها الرغبة في النيل من خلفاء بني العباس، لأن سباق الحمام لم يكن محرماً في أى وقت، وقد مارسه المسلمون في كل زمان ومكان بإجازة النبي ﷺ له، وبممارسة السبق مع الصحابة. ولو فرضنا صحة القصة لكانت شاهداً على أن المسلمين كانوا قادرين على كشف أى تزوير فى أحاديث نبيهم، مهما كان ضئيلاً، وأنهم كانوا يرفضونه كما فعل المهدى.

(١) المغنى؛ لابن قدامة؛ نشر مكتبة الجمهورية العربية؛ بدون تاريخ؛ ج ٨ ص ٦٥١.

(٢) ميزان الاعتدال؛ للذهبي؛ رقم ٦٦٧٣.

الصحاح و المسانيد

بدأت عملية تدوين الصحاح و المسانيد التي هي موسوعات حديثة بوصفها التطور الطبيعي لما سبقها من مراحل أولها كتابة الحديث في عهد النبوة، فكانت كالنهر تشكله الجداول و الروافد التي تتحد في مجراه و تصب فيه .

- و من غير الممكن ظهور كتاب مثل "الموطأ" للإمام مالك دون مقدمات و تطورات تمهد لظهوره .

- هذا و قد بلغ عدد الصحاح و المسانيد ١٢ كتاباً (١)

و ألف المحدثون كتباً ضمت "الموضوعات" - أي الأقوال التي نسبت زوراً إلى رسول الله ﷺ، منها:

١ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق .

٢ - و العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي .

٣ - و الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني .

٤ - و اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي .

٥ - و الكشف الإلهي عن شديد الضعف و الموضوع و الواهي، للسندوسي .

٦ - و ميزان الاعتدال، للذهبي .

(١) ابن الصلاح؛ المقدمة؛ ص ٥٨٥ - ٥٨٧ .

وقد بُذلت عناية فائقة بالرواة؛ لأن تمييز الثقات من الضعفاء: "من أجل نوع (من أنواع المعارف الحديثية) وأفخمه، فإنه المرعاة - أى السلم - إلى معرفة صحة الحديث وسقمه." (١) وقد أَلَّفَ بعض العلماء كتباً فى "الثقات" وفى "الضعفاء"، كابن حبان. ومنهم من أَلَّفَ فى "الجرح والتعديل" - وهو علم تقويم الرواة من حيث الثقة والصدق والضبط أو عدمه، وعلى رأسهم يحيى بن سعيد القطان، وتلامذته: يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل، والبخارى ومسلم.

وقد ورث هذا التراث الحديثى الموسوعى أربعة من أعلام المحدثين، هم: الذهبى، والمزى، والعراقى، وابن حجر. ولكى ندرك عظمة هذا العلم وسعته نذكر أن كتاب "الذهبى" "ميزان الاعتدال" فحص أكثر من عشرة آلاف راوٍ! وهو يصف أولئك الرواة فيقول:

"وقد احتوى كتابى هذا على ذكر: الكذابين والوضّاعين المتعمّدين قاتلهم الله؛ وعلى الكذابين فى (ادعائهم) أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا؛ ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير؛ ثم على الكذابين فى لهجتهم، لا فى الحديث النبوى؛ ثم على المتروكين الهلّكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يُعتمد

(١) المرجع السابق ص ٥٨٨ .

على روايتهم؛ ثم على الحفاظ الذين فى دينهم رقة وفى عدالتهم
 وهن؛ ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلم غلط
 واوهم، ولم يُترك حديثهم، بل يُقبل ما روه فى الشواهد،
 والاعتبار بهم، لا فى الأصول والحلال والحرام - أى الشريعة؛
 ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين
 ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين؛ ثم على خلق كثير من
 المجهولين... إذ المجهول غير مُحْتَجُّ به؛ ثم على الثقات الأثبات
 الذين فيهم بدعة؛ أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى
 كلامه فى ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه وخالف الجمهور من أولى
 النقد والتحرير؛ فإننا لا ندعى العصمة من السهو والخطأ فى
 الاجتهاد فى غير الأنبياء. (١)

وقد جعل المحدثون للرواة درجات؛ فهناك درجات الصدق
 والتثبت والثقة والحفظ، وهى: ثَبَّتْ حُجَّةٌ - ثَبَّتْ حَافِظٌ - ثَقَّةٌ
 مُتَّقِنٌ - ثَقَّةٌ ثَقَّةٌ - صَدُوقٌ - لا بأس به - مَحَلَّةُ الصَّدَقِ -
 جيد الحديث - شيخ وسط - شيخ حسن الحديث - صدوق
 إن شاء الله - صُوَيْلِحٌ... وهناك فوق هؤلاء جميعاً رتبة: أمير
 المؤمنين فى الحديث.

وهناك درجات الكذب والتزوير والوضع، وهى: دَجَّالٌ

(١) ميزان الاعتدال؛ للذهبي؛ ج ١ ص ٣ (مثل كلام مكحول فى حق
 الزهرى).

كذاب - وضّاع يضع الحديث - متهم بالكذب - مُتَّفَق على تركه - متروك ليس بثقة - سكتوا عنه - ذَاهِبُ الحديث - فيه نظر - هالك - ساقط - واهٍ بمرة - ليس بشيء - ضعيف جداً - ضَعُفوه - ضعيف وواهٍ - منكر الحديث - يُضَعَّف - فيه ضعف - قد ضَعُف - ليس بالقوى - ليس بحُجَّة - ليس بذاك - يُعرف ويُنكر - فيه مقال - تُكَلِّم فيه - لَيْنٌ - سيئ الحفظ - لا يُحتج به - اختلف فيه - صدوق لكنه مبتدع.

ويلاحظ أن ثمة فروقاً دقيقة جداً بين هذه الدرجات، وأن بعضها يتشابه، وأن بعضها يتداخل. فها هنا صعوبات حقيقية عند التطبيق. ومرد ذلك إلى أنها أوصاف لأقوال الرواة وتقويم لأخلاقياتهم؛ وفي ذلك تباين واسع المدى بين أفراد البشرية.

المُوطَأُ:

جاء ظهور الموسوعات الحديثية - إذن - كتطور طبيعي لانتشار العلم بالحديث وعلومه. وأقدم هذه الموسوعات كتاب "الموطأ" الذي ألّفه الإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ)؛ ثم تلاه "الجامع" الذي ألّفه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، ثم مسند الإمام أحمد بن حنبل (الذي توفي سنة ٢٦١هـ)، ثم توالى صدور الكتب الموسوعية بعد ذلك.

واتهامات الأستاذ حسين أحمد أمين بالتزوير والوضع والكذب على النبي ﷺ مَسَّتْ هؤلاء الأئمة جميعاً، بل إنها

مَسَّتْ بعضهم من جهتين: من حيث هو فقيه، ومن حيث هو محدث. وتفنيد تلك الاتهامات الشيعة يتطلب دراسة مناهج أولئك الأئمة ومعاييرهم لقبول الحديث، لنرى إن كانوا كذبوا على النبي ﷺ، أو قبلوا في كتبهم أحاديث مزورة. وهذه الدراسة مفيدة، ليس فقد لتفنيد تلك الاتهامات، بل للتعريف بالعمل العلمي الباهر الذي أنجزه أولئك الرواد العظام، وكيف حفظوا السُّنة النبوية نقيّة من الكذب.

والإمام "مالك بن أنس" مُتَّهَمٌ كمحدث وكفقيه. وهو أيضاً عَلمٌ بين "السنين" وبين "أنصار السُّنة" - وهي الفئات التي اتهمها صاحبنا بتزوير الأحاديث واستباحة الكذب على رسول الله ﷺ. فماذا تقول المصادر الموثوق فيها عن الإمام مالك وعن كتابه "الموطأ"؟ هل تهاون مالك في قبول الأحاديث التي سجلها في كتابه؟ وهل زور مالك حديثاً واحداً أو اختلق خبراً أو ألّف رواية لا أصل لها؟

- يقول الإمام الشافعي: "كان مالك إذا شك (في حديث) لم يتقدم، إنما يهبط بالحديث أبداً - إذا كان مسنداً - إنما ينزل درجة."؛ "فهو لا يحدث إلا عن الثقة." (١). وكان يطرح الحديث كلية إذا شك فيه. (٢) وبعد أن فرغ من تأليف "الموطأ" بهذا المنهج

(١) أبو حاتم الرازي؛ آداب الشافعي ومناقبه؛ ص ٢٠١.

(٢) مقدمة كتاب الموطأ؛ للدكتور محمد كامل حسين؛ طبعة كتاب الشعب؛ تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

الصارم عرضه على سبعين فقيهاً من المتخصصين فى علوم الحديث فى المدينة المنورة: "فكلهم وأطأنى عليه، فسميته الموطأ". ولم يأخذ عن راور حديثاً، مهما كانت الثقة فى عدالته وصدقه، إلا أن يكون من أهل الاختصاص فى علوم الحديث.

وأنفق "مالك" أربعين سنة فى تأليف كتابه القيم.

وقد شهد الشافعى للموطأ فقال: "ما ظهر على الأرض كتاب - بعد كتاب الله - أصح من كتاب مالك." (١) فيالها من شهادة.. من إمام لإمام!

لكن علماء الحديث لم تمنعهم شهادات العلماء للموطأ من إعادة فحصه، فتناولوه بالفحص، حديثاً حديثاً، ودون أدنى تهاون أو مجاملة أو رهبة. ومن أمثلة ذلك نقد الشافعى لبعض الهنات اليسيرة فى أسماء الرواة؛ فقد وجد تصحيحاً فى اسم "عمر بن عثمان" والصواب أنه "عمرو بن عثمان"، وفى اسم "جابر بن عتيك" والصواب أنه "جبر بن عتيك"، وفى اسم "عبد الملك بن قريّر" والصواب أنه "عبد العزيز بن قريّر". (٢) ومن أمثلة ذلك أيضاً أن ابن عبد البر وجد واحداً وستين حديثاً غير مسندة عن طريق مالك، ولكنها مسندة عن غير طريقه، باستثناء أربعة أحاديث. وهذه التفصيلات الدقيقة تشير إلى عمق تلك الفحوص وشمولها. وفحص الشيخ ابن الصلاح الأحاديث

(١) المرجع السابق.

(٢) آداب الشافعى، ص ٢٢٤-٢٢٥.

الأربعة، ثم وَصَلَهَا. وانتقد الشيخ أحمد محمد شاكر وَصَلَ تلك الأحاديث لأن ابن الصلاح لم يذكر الأسانيد التي وصل بها تلك الأحاديث، وقال إنه: "لا يستطيع أهل العلم بالحديث أن يحكموا باتصالها إلا إذا وُجدت الأسانيد وفُحصت حتى يتبين إن كانت متصلة أو لا، وصحيحة أو لا". (١) فلا تزال هذه الأحاديث موضع نقد ومراجعة إلى اليوم، لأن السُّنة "دين" لا شعر أو أدب أو تاريخ، كما قال مالك رحمه الله.

وهكذا كان مالك يسجل الأحاديث في كتابه بكل أمانة، فالرفوع مرفوع والمرسل مُرسل، وحديث الصحابي حديث صحابي، ورأيه رأيه، لا يغير ولا يبدل حرفاً واحداً. ونظراً لوجود أحاديث غير مسندة، وتَرَدَّد قول مالك: "رأبي" وقوله: "الامر المجتمع عليه"، و"الأمر عندنا"، و"الأمر ببلدنا" و"أدركت أهل العلم" و"سمعت بعض أهل العلم" ظن بعض تلاميذه أن تلك الأحاديث مجرد آراء واجتهادات له. وَرَدَّ مالك على سائل سألَه عن ذلك فقال: "فَلَعَمْرِي ما هو برأبي، ولكنه سَمَاع من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المهتدي بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثُر عليّ، فقلت: "رأبي!" وذلك رأبي، إذا كان رأيهم رأى الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك. فهذا وراثه توارثوها قرناً

(١) المرجع السابق...

عن قرن (أى جيلاً عن جيل) إلى زماننا. وما كان رأياً فهو رأى جماعة ممن تقدم من الأئمة. وما كان فيه "الأمر المجتمع عليه" فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه. وما قلتُ: "الأمر عندنا" فهو ما عمل به الناس عندنا (فى المدينة المنورة)، وَجَرَتْ به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم. وكذلك ما قلتُ فيه: "ببلدنا"، وما قلتُ فيه: "بعض أهل العلم" فهو شىء استحسنته من قول العلماء. وأما ما لم أسمع منهم فاجتهدتُ ونظرتُ، على مذهب من لقيته، حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم. وإن لم أسمع ذلك بعينه فَنَسَبْتُ الرأى إلى، بعد الاجتهاد مع السُّنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا منذ لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين، مع مَنْ لقيتُ، فذلك رأيهم ما خرجتُ إلى غيره." (١)

ومن الجلى أن هذا المنهج يتناقض مع الصورة البشعة التى صورها حسين أحمد أمين للفقهاء المجتهدين الذين اجتهدوا ونسبوا اجتهاداتهم زوراً إلى رسول الله! إن الإمام الكبير بدا لبعض تلاميذه وكأنه ينسب آراء غيره إلى نفسه، على نقیض أوهام حسين أحمد أمين! فشرح لهم - ولنا - منهجه العلمى الدقيق الذى ينسب كل علم لأهله وكل اجتهاد لأصحابه، إلى جانب

الأحاديث النبوية، وأعمال أهل المدينة الذين التزموا بسنة نبيهم وطبقوها، فكان رحمه الله أئمةً للامانة العلمية.

وليس ثمة إشارة أو خبر أو دليل على أن "مالكاً" كان يميل إلى الاجتهاد ثم نسبة اجتهاداته إلى غيره، ناهيك عن نسبتها زوراً إلى النبي ﷺ ! وهذا "الموطأ" أماناً يشهد بوضوح قاطع على أن الإمام حرص على أن ينسب آراءه لنفسه. ففي كتاب الطهارة - الحديث رقم ٨ - سئل الإمام عن رجل نسي أن يتمضمض ويستنثر، حتى صلى، فقال: ليس عليه أن يعيد صلاته، وليتمضمض ويستنثر (في) ما يستقبل، إن كان يريد أن يصلي. وهو يروى ويفتي - أحياناً - استناداً إلى قول الصحابي؛ ففي باب جامع غسل الجنابة رقم ٢٢ - الحديث رقم ٨٨ - يحدث مالك عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: "لا بأس أن يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً." وفي باب زكاة العنوض، وهي الأموال المستثمرة في التجارة، أورد مالك فتوى عمر بن عبد العزيز وعمله (الحديث رقم ٢٠)، ثم علق عليه، وأفتى في المسألة استناداً إلى ما كان سائداً في المدينة. وفي باب "الوصية للوارث والحيازة" أفتى مالك بأن "الرجل إذا كان صحيحاً، كان أحق بجميع ماله يصنع فيه ما يشاء؛ إن شاء أن يخرج من جميعه خرج، فيتصدق به، أو يعطيه من يشاء." ومثل هذا كثير جداً.

فلم يكن ثمة أي سبب يدعو الإمام إلى التنصل من اجتهاداته، إذ لقيت القبول من جماهير المسلمين في عصره، وإلى

يوم الناس هذا. وقد أَفْتَى مالك أحياناً فتاوى شجاعة، خطرة، جلبت عليه نقمة الحكام الطغاة من بنى العباس. فقد أتاها أهل المدينة يستفتونه فى الخروج مع "محمد" - المعروف بالنفس الزكية - فأفتاهم بالخروج، فقالوا: إن فى أعناقنا بيعة لأبى جعفر (المنصور العباسي)، فقال الإمام: "إنما بايعتكم مُكرهين، وليس على مُكره يمين." ولذلك عاقبه العباسيون، وأمر المنصور بضربه. (١)

هذا واحد من "الفقهاء المجتهدين" الرواد الذين اتهمهم حسين أحمد أمين بالكذب على رسول الله ﷺ فيما ذا نصف تلك الاتهامات؟ هل نقول إنها افتراءات وأباطيل أملاها التحيز؟ أم نقول إنها جسارة ممقوتة على الحقائق؟ أم نقول إنها أكاذيب لا غاية من ورائها سوى التشكيك فى السُّنة النبوية؟ (٢)

* * *

(١) تاريخ الطبري؛ أحداث سنة ١٤٥هـ

(٢) حسين أحمد أمين؛ دليل المسلم الحزين: ط ١ ص ١٤٣

الإمام أحمد بن حنبل

(١٦٤-٢٤١هـ)

لم يخص حسين أحمد أمين اتهامه بالتزوير فقيهاً معيناً، ولكنه اتهم "الفقهاء"، "المجتهدين"، و"الخلفاء"، و"الأتقياء"، جزافاً! فكان علينا أن نستعرض مناهج الفقهاء الأربعة المجتهدين من أهل السُّنة، ولا نكتفى بأحدهم، فكان لمجازفته جدواها إذ حَفَزَتْنَا على تناول تلك المناهج وعرضها على القراء على حقيقتها، وَرُبَّ ضارة نافعة!

وأحمد بن حنبل كما هو معلوم للكافة محدث وفقيه مجتهد، وإمام. وكتابه "المُسْنَد" أحد الكتب الصحاح السَّنة التي دَوَّنت السُّنة النبوية الصحيحة؛ وهو رضي الله عنه فوق مستوى الشبهات، ولا يمكن أن يتهمة بتزوير الأحاديث أى باحث علمى منصف، مهما كان معارضاً له أو لمذهبه أو رافضاً للإسلام كدين؛ فلم يقل مستشرق كافر بالإسلام - مثلاً - إن أحمد بن حنبل كان يجتهد ثم يزعم أن اجتهاده سُنَّة ينسبها زوراً إلى النبي ﷺ! - يقول الإمام الشافعي: "خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ وَمَا خَلَّفْتُ بِهَا أَحَدًا أَوْرَعَ وَلَا أَتْقَى وَلَا أَفْقَه وَلَا أَعْلَمَ

من أحمد بن حنبل. ^(١) وقال عبد الملك الميموني: "ما رأيت عيني أفضل من أحمد بن حنبل، وما رأيت أحداً من المحدثين أشد تعظيماً لحرمة الله - عز وجل - وسنة نبيه ﷺ - إذا صحت عنده - ولا أشد منه." ^(٢)

- وكان أحمد يكره الكتب التي تشتمل على الرأي؛ فيذكر أنه قال لعثمان بن سعيد: "لا تنظر في كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل." ^(٣) يعني: الكتاب والسنة. وكان يكره أن يكتب شيء من رأيه أو فتواه. ^(٤) وقال أحمد: "بلغني أن إسحاق الكوسج يروى عنى مسائل بخراسان؛ أشهدوا أنني قد رجعت عن ذلك كله. ^(٥) يريد بذلك تحذير الناس من القول في دين الله بالرأي الذي كثيراً ما يتغير ويرجع عنه قائله، وهو ما حدث فعلاً لأحمد ولغيره من كبار الأئمة حين نضجوا علمياً.

- وثمة حادثة مَهُولَةٌ أَلَمَّتْ بالإمام الكبير، وهي المعروفة بمحنة "خَلَقَ القرآن" - أي القول: "إن القرآن مخلوق". فقد كان المعتزلة يقولون بذلك، وكان خلفاء بني العباس يعتنقون تلك المقولة، فأراد الخليفة المأمون ثم المعتصم أن يحمل الإمام الكبير

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي؛ نشر الخانجي ط ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م

ص ١٤٥

(٢) المرجع السابق؛ ص ٢٤٩ .

(٣) المرجع السابق؛ ص ٢٢٩ .

(٤) المرجع السابق؛ ص ٢٨٥ .

(٥) المرجع السابق؛ ص ٢٥١ .

حملاً على القول بها. ورفض أحمد رفضاً باتاً، فعذبه العذاب الشديد حتى أشرف على الهلاك؛ وكلما عاودوا الكرة عليه قال: "اعطوني شيئاً من كتاب الله - عز وجل - أو سنة رسول الله ﷺ حتى أقول به." (١)

هذه الحادثة الشهيرة تنسف مزاعم حسين أحمد أمين نَسْفاً. إذ لم يستطع الخليفة المعتصم أن يزور حديثاً يؤيد مقولته، ولا استطاع ذلك واحد من علماء المعتزلة الكبار؛ ولو كان تزوير الأحاديث لعبة يسيرة كما صورها حسين أحمد أمين لما كان هناك داعٍ للجدال الطويل العريض، العنيف، الذي خَيَّم على الحياة السياسية والعلمية والدينية سنوات عديدات بسبب هذه القضية، إذ كان يكفي أن يأتي أحدهم بحديث واحد مزور منسوب إلى النبي ﷺ ليُفحِم أحمد بن حنبل وغيره من الرافضين، كما توهم حسين أحمد أمين. لكن هذا لم يحدث قط. ولم يجسر أى عالم أو محدث أو فيلسوف على تزوير حديث واحد. ولو كان أحمد من مزوري الأحاديث لأُفْلِتَ من العذاب بتزوير حديث يؤيد موقفه! لكن هذا لم يحدث، ولم يخطر ببال أحد قط كحل للمشكلة أو كوسيلة للنجاة من عذاب المعتصم وزبائنه. فاین هذا من الصورة الزائفة التي اخترعها خيال حسين أحمد أمين؟

لكن هذه الشجاعة، وهذه الأمانة، وهذا الورع، لم يمنع

(١) المرجع السابق؛ ص ٤٠١.

العلماء من نُقِدَ مسند الإمام أحمد ومراجعته . فيذكر الأستاذ أحمد عبدالرحمن البنا رحمه الله في خطبة كتابه "بلوغ الأمانى" المنشور مع "الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى"، أن: "فى المسند أربعة وعشرين حديثاً طعن" الحافظ العراقى " فى تسعة منها، وأورد ابن الجوزى الخمسة عشر الباقية فى "موضوعاته"، فتصدى للذِّبِّ عن جميعها الحافظ ابن حجر العسقلانى.. (ص ٤) وتناول المسند بالدراسة "الحافظ السيوطى"، وانتهى إلى أنه: "ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبدالرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً. قال: والاعتذار عنه أنه مما أمرَ أحمد بالضرب عليه، فترك سهواً." (١)

وقال الحافظ أبو موسى المدينى رحمه الله فى كتابه "خصائص المسند": وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً. قال ولم يُخرج (حديثاً) إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون مَنْ طُعن فى أمانته. (٢) وهذا ينفى زعم مَنْ زعم أن أحمد كان يتساهل فى الأسانيد ورواية "ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سوى

(١) بلوغ الأمانى؛ ج ١ ص ٨ (والضرب عليه يعنى شطبه).

(٢) المرجع السابق؛ ج ١ ص ٩.

صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما"، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. (١) هذا الكلام أورده ابن الصلاح في مقدمته عن "مجهول" ومعلوم أن الأحاديث الضعيفة ربما يوجد من بينها ما هو مقبول بمعايير الشريعة وأصول الرواية. لكن التساهل في الإسناد أو في الرواية، على الرغم من كل الشروط، لم يكن من معالم منهج الإمام أحمد، بل العكس هو الصحيح. ولو كان أحمد من المتساهلين لتُرك حديثه، كما تُرك حديث "ابن لهيعة"، مع جلالته. (٢) وقد شهد كبار المحدثين لمسنده بعد أن راجعوه ونقدوه حديثاً حديثاً، كما سبق أن بينا، فلا قيمة تذكر لكلام مجهول يزعم تساهله.

وكان أحمد وسائر الأئمة يراجعون أنفسهم، فكلما نضج الإمام غيّر بعض ما كتب من فقه أو حديث بحسب ما يبلغه من علم. مثال ذلك الحديث رقم ٨٨ - من كتاب الخلافة والإمارة - في مسند أحمد، إذ رَوَى أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "يُهلك أمتي هذا الحى من قريش". قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: "لو أن الناس اعتزلوهم!" فيقول عبد الله ابن أحمد بن حنبل: قال أبي في مرضه الذى مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ، يعنى

(١) مقدمة ابن الصلاح؛ ص ٢١٧

(٢) المرجع السابق؛ ص ٣٢٦

قوله ﷺ: "اسمعوا وأطيعوا واصبروا." وقد خرج ابن حجر العسقلاني رحمه الله فقال: إسناده صحيح، ورواه البخاري ورواه مسلم إلى قوله: اعتزلوهم." (١) إنه إذن حديث معلول المتن عند أحمد، وسبب ذلك أنه يخالف أحاديث أخرى يرى أحمد أنه لا يمكن التوفيق بينه وبينها، وأن من الضروري الحفاظ على الأحاديث الأوثق، وإن تَطَلَّبَ الأمرُ إغْلَالَ حديثِ إسناده صحيح. وهذا منهج سديد للترجيح عند التعارض واستحالة التوفيق.

وَلَنَرْجِعَ إِلَى كِتَابِ "التَّغْيِيبِ فِي صَالِحِ الْأَعْمَالِ" فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ، لَنَرَى التَّسَاهُلَ الْمَزْعُومَ وَحَقِيقَتَهُ، وَهَلْ قَادَهُ "التَّغْيِيبُ فِي صَالِحِ الْأَعْمَالِ" إِلَى قَبُولِ أَحَادِيثَ مُوْضُوعَةٍ؟ (ناهيك عن وضع أحاديث من اختراعه كما يزعم المفترون!)

— إِنَّا سَنَجِدُ عِدَدًا قَلِيلًا جَدًّا مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ فِي أَسَانِيدِهَا رِجَالٌ مُخْتَلِفٌ عَلَيْهِمْ تَعْدِيلًا وَتَضْعِيفًا. وَإِلَيْكَ أَمْثَلَةٌ تَبِينُ ذَلِكَ:

١- المِثَالُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ ﷺ: "لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَى مَا آتَيْتُكُمْ بِهِ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى أَجْرًا إِلَّا أَنْ تَوَادُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَأَنْ تَقْرَبُوا إِلَيْهِ بِالطَّاعَةِ." خَرَّجَهُ ابْنُ حَجَرٍ، وَقَالَ إِنَّ رِجَالَ أَحْمَدَ فِيهِمْ "قَزْعَةُ بَنِ سُوَيْدٍ"، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ. وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

(١) راجع: الفتح الرباني؛ ج ٢٣ ص ٣٩

"فَأَحَدُ الرَوَاةِ مُخْتَلَفٌ عَلَيْهِ. وَالْاِخْتِلَافُ فِي تَقْوِيمِ الرَوَاةِ أَمْرٌ حَتْمِيٌّ، لِأَنَّ الْكَمَالَ الْمَطْلُوقَ فِي الْبَشَرِ لَا وَجُودَ لَهُ، وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ هَفَوَاتُهُ وَمَنَاقِصُهُ. وَسَنَرَى أَنَّ كِبَارَ الْأَثَمَةِ اخْتَلَفُوا فِي تَقْوِيمِ بَعْضِ الرَوَاةِ. وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ شَذُوذٌ فِي مَتْنِهِ؛ بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِمَعْنَى آيَاتِ قُرْآنِيَّةٍ، مِنْهَا مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]

٢ - والمثال الثاني حديث الرجل الذي أثنى النبي ﷺ فقال يا رسول الله، أى الصلاة أفضل؟ قال: طول القنوت... الحديث. قال ابن حجر: "لم أقف عليه مطولاً بهذا السياق لغير الإمام أحمد. وفي إسناده النضر بن إسماعيل أبو المغيرة مختلف فيه، وثقه جماعة وكينته آخرون، وقال جماعة: لا بأس به. وبقية رجاله ثقات، ورواه الشيخان وغيرهما مُقْطَعاً في أبواب مختلفة من طرق متعددة. "هذه هي طبيعة "التساهل" المزعوم، الذي يراد له أن يُتخذ دليلاً على أن الإمام الكبير، والفقيه المجتهد، كان يضع الأحاديث زوراً، لكي تجد آراؤه طريقها إلى قلوب المسلمين!

٣ - والثالث الحديث الذي يبين خير الأعمال والذي يقول إن أفضل الأعمال: "إيمان بالله، وجهاد في سبيل الله، وحج مبرور". قال ابن حجر: "لم أقف عليه لغير الإمام أحمد، وفي سنده رجل لم يُسمَّ". والحديث يقع بين مجموعة من الأحاديث تبين أفضل الأعمال أو خير الأعمال: من إيمان بالله، وإخلاص

له تعالى، وصلاة في وقتها، وزكاة، وحج، وبر الولدين، وغير ذلك من الواجبات الدينية. وليس في متنه شذوذ أو مخالفة لأحاديث المجموعة من حيث معناه أو مضمونه.

وهكذا نرى بوضوح جسامة التحيز في إطلاق تهمة الوضع على هذا الإمام العظيم وأنه زور الأحاديث ونسبها إلى النبي ﷺ، لتفحم المعارضين، كما ادعى حسين أحمد أمين. والتساهل الذي أشار إليه حسين أحمد أمين لا يمكن في الحقيقة أن يعنى أن الإمام الكبير كان يقبل الأحاديث المزورة في "الترغيب" و"الفضائل". وقد بينا معنى التساهل عند الإمام أحمد وحدوده، بما يثبت براءة الإمام من تهمة الوضع والتزوير التي أراد ذلك الكاتب إثباتها بإشارته إلى "التساهل" في الإسناد في مسند الإمام أحمد!

الإمام البخارى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

ولعل الإمام البخارى رحمه الله هو أشهر الأئمة الأعلام من أصحاب الموسوعات الحديثية. وقد كان كتابه "الجامع" أحد الأنهار الكبرى التى صبت فيها الروافد المتدفقة من عهد الصحابة والتابعين وتابعى التابعين. وفى هذا يقول ابن حجر: "فلما رأى البخارى - رحمه الله - هذه التصانيف ورؤاها، وانتشق رياها، واستجلى مَحَلَّاهَا، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين. وقوى

عَزَمَهُ عَلَى ذَلِكَ مَا سَمِعَهُ مِنْ أَسْتَاذِهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ رَاهُوِيَه حِينَ قَالَ: لَوْ جُمِعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِصَحِيحِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟" (١)

ومعنى هذا أن المؤلفات التي انتشرت في عهد التابعين وتابعى التابعين كانت تشمل بعض الأحاديث الضعيفة بمعايير البخارى الصارمة، فكان عليه أن يتحاشى كل ضعيف، ولا يقبل إلا الصحيح. وهذا هو نص كلامه إذ يقول أيضاً: "ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صَحَّ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول." (٢)

وبعد أن أتم البخارى كتابه العظيم عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني، وغيرهم من كبار المحدثين فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. "ومعنى نفى الصحة عن أربعة أحاديث أنهم فحصوا الكتاب حديثاً حديثاً، قبل أن يشهدوا له بالصحة. وبإلها من شهادة نطق بها أئمة المحدثين في عصره! وحتى هذه الأحاديث الأربعة وَجَدَتْ من النقد من يثبت أنها صحيحة، وأن البخارى على حق في إثبات صحتها طبقاً لمعاييره الصارمة، وأن الذين نفوا صحتها كانوا هم المخطئين، بحسب ما قاله العقيلي في المسألة (٣).

(١) راجع: الفتح الربانى؛ ج ٢٣ ص ٣٩

(٢) هدى السارى؛ الفصل الأول ص ٦

(٣) المرجع السابق.

واشترط البخارى لقبول الحديث؛ "أَنْ يُخْرَجَ الحديثُ - المتفق على ثقة نقلته - إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع. وإن كان للصحابى راويان فصاعداً فحَسَنٌ، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد - وصَحَّ الطريق إليه - كفى. وقال الحافظ أبو بكر الحازمى ما حاصله: "إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً، غير مُدَلَّس، ولا مُخْتَلَط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد." (١)

وأوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخارى فقال إنها: "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل." (٢) وقال ابن حجر إن "مالكاً" لا يرى الانقطاع فى الإسناد قادحاً، فلذلك يُخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات فى أصل موضوع كتابه. والبخارى يرى أن الانقطاع علة، فلا يُخرج ما هذا سبيله (بمعنى: لا يُخرج المنقطع سنده من الأحاديث)، إلا فى غير أصل موضوع كتابه. كالتعليقات والتراجم. وقال أيضاً إن البخارى لم يُخرج: "فى الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، فأما من خُرج له فى المتابعات والشواهد والتعليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم فى الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم." (٣)

(١) هدى السارى؛ الفصل الأول ص ٩ (٢) المرجع السابق ص ٢١

(٣) المرجع السابق الفصل التاسع؛ ص ٣٨٤

ولكن على الرغم من تشدد البخارى فى شروط صحة الحديث، فإن النقاد من أهل السُّنة لم يتركوا حديثاً له من غير تمحيص، "وَعَدُّوا على بعض رواته مآخذ، ولم يتركوا مروياته من غير نقد وتمحيص، بل نقدوا بعض مروياته من حيث موافقتها للمقررات الشرعية. وفضله (يتمثل فى) أن الروايات التى نُقِدت قليلة جداً بالنسبة لغيره." (١) وحتى ابن حجر الذى يعد من أشد المدافعين عن صحيح البخارى لم يجد غضاضة فى تقرير أن فيه بعض الروايات التى تتسم بالمخالفة، أى مخالفة روايات أخرى أو ثبوت منها؛ وقد ينشأ عن المخالفة شذوذ؛ لكنه يقرر أن تلك الروايات ليس فى الصحيح منها إلا نَزَر يسير. (٢)

وهكذا يتبين لنا أن حركة صيانة السُّنة النبوية فى هذه المرحلة -مرحلة الموسوعات الكبرى- قد هَزَمَتِ الموضوعات والكذابين، وفضحتهم، وميزت السُّنة الصحيحة بكل درجات الصحة المتباينة، وضَمَّتْها فى المسانيد والصحاح، كما ضمت "الموضوعات" فى كتب خاصة، وقَوِّمَتِ الرواة رجلاً رجلاً وامرأة امرأة، ومن ثم حفظت عقائد الإسلام وشرائعه من أن يزداد عليها أو يُنْتَقَصَ منها. وكان "الجامع" للبخارى قمة فى هذه المرحلة من المواجهة.

(١) أبو زهرة؛ الإمام الصادق؛ الفقرة رقم ٣٤١ ص ٤٤١

(٢) هدى السارى؛ ص ٣٨٥

ولقد انتقدت بعض روايات البخاري، كما ذكرنا، لكن أحداً لم يقل قط إنه قبل "موضوعات" أو قبل "غير الصحيح"، أو زور هو نفسه كما قال صاحبنا!

- حقاً إن صاحبنا لم يتهم البخاري بالإسم بوضع الأحاديث، لأنه لو فعل لأثار زوبعة عنيفة لا يسعه أن يصمد أمامها. ولكنه بدلاً من ذلك اتهم "السنين!" و"الفقهاء!" و"المحدثين!"، بتزوير الأحاديث لإضفاء الطابع الديني على دولة بني أمية ثم بعدها دولة بني العباس. وقد كان البخاري علماً شامخاً في العصر العباسي، وتبعاً لذلك يناله ذلك الاتهام الطائش. (١)

- ولقد وثق البخاري أبا هريرة وروى عنه الكثير. فإذا كان أبو هريرة "كذاباً ورعاً" حسب ما نقل صاحبنا، كان "الجامع" للبخاري عامراً بالأكاذيب!

صحيح مسلم

والإمام مسلم بن الحجاج (توفي سنة ٢٦١هـ وعمره ٥٥ عاماً) واحد من "أنصار الالتزام بالسنة" الذين شكك فيهم حسين أمين، بل هو إمام، وعلم من أعلام المحدثين، وقمة شامخة تقارب الإمام البخاري معاصره (ولد البخاري سنة ١٩٤ وتوفي سنة ٢٥٦هـ). و"صحيح مسلم" نال ثقة النقاد الكبار من علماء

(١) في عهد الوثائق والتوركل والمنتصر والمستعين بالله.

الحديث الذين أوسعوه بحثاً وتدقيقاً، حديثاً حديثاً، بل كلمة كلمة كما سنرى بعد قليل، فلم تكن هناك زكائب مثل زكائب ذلك الكاتب المشكك!

نال صحيح مسلم ثقة العلماء لأنه كان حريصاً على أن يشمل كتابه الصحيح من الحديث، دون غيره. وقد وضع شروطاً صارمة للصحة، وهي: "أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة". (١)

- ويذكر مسلم نقلاً عن ابن سيرين أن العلماء لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة (٢) قالوا: "سموا لنا رجالكم (يعني رواة الحديث)، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم". (٣) واشتروا فضلاً عن هذا أن يكون الراوي من أهل الحديث؛ فينقل مسلم عن ابن أبي الزناد قوله: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث! يقال: ليس من أهله". (٤) وقد أخذ مسلم بهذا، كما أخذ به سائر العلماء، فلم يؤخذ حديث من فم واعظ أو خطيب أو شاعر أو قاضٍ أو مؤرخ، أو حتى فقيه ليس من أهل الحديث، ناهيك عن أهل البدع والزنادقة والملاحدة!

(١) مقدمة الإمام النووي، شارح صحيح مسلم.

(٢) الفتنة المقصودة هنا هي التي وقعت بين علي بن أبي طالب - الخليفة الراشد الرابع - وبين معاوية بن أبي سفيان سنة ٣٦ هـ (انظر تاريخ الطبري)

(٣) مقدمة صحيح مسلم، ص ٨٤. (٤) المرجع السابق ص ٨٦، ٨٧.

ويُفسر مسلم شدة احتياظه في قبول الروايات فيقول إن :
 "الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهْي،
 أو ترهيب . فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن الصدق والأمانة،
 ثم أقدم على الرواية عنه مَنْ عَرَفَهُ، ولم يبيِّن ما فيه لغيره،
 ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين،
 إذ لا يؤمن على من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل
 بعضها . ولعلها - أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار -
 من رواية الثقات وأهل القناعة - أكثر من أن يضطر معها إلى نقل
 من ليس بثقة ولا مُقنع..." (١)

ويقول النووي: "وعلى كل حال، فإن الأئمة لا يروون عن
 الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام؛ فإن هذا شيء
 لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من
 العلماء" (٢) وهذا يعني أنهم ربما رَوَوْا عن الضعفاء ولكن مع
 أحاديث أخرى تعضدهم، أو بتقدير أنهم ثقة عندهم.

وقد سَمَّى مسلم بعض الوضعاء، مثل: عمرو بن ثابت،
 وعباد بن كثير، والحارث الأعور الهمداني؛ كما سَمَّى بعض
 القصاصين (٣). وأدان بعض الوعاظ والزهاد الذين: "يجرى
 الكذب على ألسنتهم، ولا يتعمدون ذلك، لكونهم لا يعانون

(١) المرجع السابق؛ ص ١٢٣-١٢٤

(٣) المرجع السابق؛ ص ١٠٠

(٢) المرجع السابق؛ ص ١٢٦

صناعة الحديث، فيقع الخطأ في روايتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب. (١)

وقد انتقد الدارقطني البخارى ومسلماً وأخذ عليهما أنهما لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة. ولم يكن في نقده على صواب. فيرد "النووي" قائلاً إنهما: "لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صَحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جُمْل من الصحيح. وقال مسلم: إنما أخرجتُ هذا الكتاب وقلتُ: هو صِحَّاح"، ولم أقل: "إن مالم أخرجهُ من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف." (٢)

وانتقد الدارقطني و"الجيلي" البخارى ومسلماً وقالاً إنهما أخلاً بشرطهما (يعني: الاتصال والعدالة)، ونزلاً عن درجة ما التزمه في حوالى مائتى حديث. ورد النووى بأن هذا النقد غير صحيح أيضاً. (٣) واستند إلى رد ابن الصلاح الذى قال: إن (الراوي) الضعيف عند غير مسلم قد يكون ثقة عنده. ولا يُعتد بتجريح راوٍ إلا ببيان سبب الجرح الذى يذهب الثقة. ثم إن الضعف قد يطرأ على الراوى بعد أن تتقدم به السن. وقد يكون روى عنه مالك فى الشواهد لا فى الأصول. (٤) فليس صحيحاً

(٢) المرجع السابق؛ ص ٢٤

(٤) المرجع السابق؛ ص ٢٥

(١) المرجع السابق؛ ص ٩٤

(٣) المرجع السابق؛ ص ٢٧

ما قاله الدارقطنى أو الجيالى، فلم يخل مسلم بالشروط التى
اشتراطها للصحة. والدراسات الاستقرائية تؤكد ذلك.

وبعد جولات متتابة عبر العصور من النقد والتمحيص
الذى لا يدع صغيرة ولا كبيرة إلا وزنها، انتهى الإمام أبو عمرو بن
الصلاح المحدث الكبير فى مقدمته إلى أن: "جميع ما حكم مسلم
رحمه الله بصحته فى هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته." وأجمع
على مثل هذه الشهادة علماء المسلمين.

* * *

الفقهاء المجتهدون

الفقهاء المجتهدون - فى رأى الأستاذ حسين أمين- حاولوا إيجاد شرائع جديدة، لحاجة البلاد المفتوحة لذلك؛ ولكى يقبل الناس اجتهاداتهم، زعموا أنها أحاديث نبوية لا اجتهادات فقهية. وهو لا يحدد فقيهاً بالاسم يَصِمُه بهذه التهمة البشعة؛ لكن الفقهاء المجتهدين السنيين معروفون للكافة، وهم: أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد. وقد عرضنا منهج مالك وأحمد ضمن أصحاب الصحاح والمسانيد؛ فبقى أبو حنيفة والشافعى.

وأبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠هـ) هو الرائد، الأقدم، وإن عاصر مالكا (٩٣ - ١٧٩هـ)، واتصل به؛ وهو النعمان بن ثابت، فقيه الكوفة الأشهر، وصاحب مدرسة الرأى فى الفقه الإسلامى. وقد تتلمذ على عدد من الشيوخ، أكبرهم حماد بن سليمان. وكانت الكوفة تمور بالعلماء؛ فبدأ أبو حنيفة بالعلوم العقلية وعلم الكلام؛ لكنه تحول إلى الفقه حيث وجد فيه الضبط والتنظيم للحاجات الدينية والحياتية فى مختلف النواحي. وسرعان ما تقدم فى دراسة الفقه، وأخذ يحاور أساتذته؛ ثم تكررت المحاورات ولكن بين أبى حنيفة وتلامذته، الذين كانوا: "يتصايحون عليه حتى يعلو ضجيجهم!"^(١)

(١) أبو زهرة؛ أبو حنيفة؛ دائرة معارف الشعب؛ ص ٣٥٨

- وكان رواد جلسات أبى حنيفة يعترضون عليه بقوة، وأحياناً بوقاحة! فيذكر أن أبا حنيفة خطأ الحسن البصرى فى مسألة، وكان الحسنُ ولا يزال صاحب مكانة مرموقة لدى المسلمين، فصرخ أحد الحاضرين قائلاً: يا ابن الزانية! أنت تخطئ الحسن البصرى؟! وكان بعضهم يسبُّه لمخالفة آرائه لما كان مستقراً لدى الجمهور!

هذه البيئة لم تكن لتسمح لمخلوق بأن يزور حديثاً. وربما أمكن توجيه انتقادات من أى نوع لفقه أبى حنيفة، إلا وضع الأحاديث؛ ثم إن الرجل كان فقيه رأى، يعتز بآرائه دون غلبو أو تشبث وكان أبو حنيفة يقول: "قولنا هذا رأى. وهو أحسن ما قدرنا عليه. فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا." (١) وكان يعترف بأن صاحب الرأى معرض للخطأ. وقد سئل يوماً: "يا أبا حنيفة! هذا الذى تُفتى به، أهو الحق الذى لا شك فيه؟ فقال: لا أدري! لعله الباطل الذى لا شك فيه!" ورأى تلميذه أبا يوسف يكتب بعض ما سمعه منه فقال: وَيَحْك يا يعقوب! لا تكتب ما تسمعه منى، فإننى قد أرى الرأى اليوم فأتركه غداً، وأرى الرأى غداً فأتركه بعد غد. (٢)

- فأبعد شىء يمكن تخيله هو أن يضع أبو حنيفة أحاديث

(١) المرجع السابق؛ ص ٣٦١ - ٣٦٢

(٢) المرجع السابق؛ ص ٣٦٢

للتعبير عن آرائه! ذلك وهم مُغرق في اللامعقولية، اللهم إلا عند صاحبنا حسين أحمد أمين.

وكان أبو حنيفة يستند إلى الكتاب، والسنة، ويختار من أقوال الصحابة، ثم يجتهد رأيه. وكان يحترم الإجماع والعرف. وقد أثر عنه قوله: "ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة اخترنا، وما كان غير ذلك فهم رجال ونحن رجال". (١) لكن الحديث يحتاج إلى الفقه: "فمثل من يطلب الحديث - ولا يتفقه - كمثل الصيدلانى، يجمع الأدوية، ولا يدرى لى داء هى، حتى يجىء الطبيب". (٢)

وأما عدالته فقد وثقه يحيى بن معين، وقال: "كان ثقة، وكان من أهل الصدق، ولم يُتهم بالكذب". (٣) وقد روى أبو حنيفة عن جماعة من التابعين، منهم: الحكم، وحماد بن أبى سليمان، والشعبي، وقتادة، والزُّهري، ونافع - مولى ابن عمر. لكن النقاد اختلفوا فى حفظه، فعدّله بعضهم وضعفه آخرون. (٤) غير أن شهادات كبار الأئمة ترجح تعديله.

أما فى الفقه فهو قمة سامقة. قال الشافعي: "الناس فى

(١) تاريخ الإسلام للذهبي؛ ج ٤ ص ٢٨٦

(٢) أبو زهرة؛ المرجع السابق؛ ص ٣٥٨

(٣) ابن كثير؛ البداية والنهاية؛ نشر دار الحديث بالقاهرة؛ سنة ١٤١٤هـ -

١٩٩٤؛ ج ١٠ ص ١١٥

(٤) ميزان الاعتدال؛ للذهبي؛ رقم ٩٠٩٢ - ج ٤ ص ٢٦٥

الفقه عيال على أبي حنيفة. " وإن كان قد أخذَ عليه مخالفة بعض آرائه للقرآن والسنة. (١)

وتتجلى جوانب مشرقة فى شخصية هذا الفقيه الإمام المجتهد من خلال مواقفه من الحكام الظلمة من بنى أمية ثم من بنى العباس. فقد طلب إليه ابن هبيرة - عامل بنى أمية على الكوفة - أن يكون بيده الخاتم الذى تُعتمد به المعاملات، فرفض. وكذلك رفض قبول صلة المنصور - الخليفة العباسى. ولما سألَه عن السبب قال: " ما وَصَلْنِي أمير المؤمنين بشيء من ماله فرددته! إنما وَصَلْنِي أمير المؤمنين من بيت مال المسلمين، ولا حق لى فى بيت مالهم! إني لست ممن يقاتل من ورائهم فأخذ ما يأخذ المقاتل، ولست من ولدانهم فأخذ ما يأخذه الولدان، ولست من فقرائهم فأخذ ما يأخذه الفقراء! " (٢)

ويقول الطبرى إن: " المنصور أراد أبا حنيفة النعمان بن ثابت على القضاء، فامتنع عن ذلك، فحلف المنصور أن يتولى له (عملاً)، وحلف أبو حنيفة ألا يفعل! فولاه القيام ببناء المدينة (مدينة المنصور)، وَضَرَبَ اللَّيْن، وَعَدَّهُ، وَأَخَذَ الرِّجَالَ بالعمل... وإنما فعل ذلك المنصور ليخرج من يمينه.. وكان

(١) آداب الشافعي؛ ص ١٧١-١٧٢

(٢) المناقب للمكي؛ ج ١ ص ٢١٥ - نقلا عن الشيخ أبى زهرة: دائرة معارف الشعب.

أبو حنيفة المتولى لذلك.. " (١) وأعاد المنصور عَرَضَ منصب قاضى القضاة على الإمام، فرفض. وعندئذ حبسه المنصور، وأمر بضربه عشرة أسواط كل يوم. ويقال إنه هلك فى السجن؛ ويقال إنه مات بعد أن أفرج عنه بقليل، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

لقد رفض تولى القضاء لبنى أمية لأنهم كانوا ظلمة، ولأنه خشى أن يشاطروهم الظلم على نحو أو آخر. ورفض المال من يد المنصور لأنه مال الأمة وليس من حقه أن يأخذ منه شيئاً. ورفض منصب القاضى، ثم منصب قاضى القضاة، خشية المشاركة فى المظالم، وتزيين حكم بنى العباس بالعمل لديهم. وفى سبيل مبادئه احتمل المشاق والسجن والضرب والإهانة إلى أن وافته المنية سنة ١٥٠هـ.

فهذا هو رائد الاجتهاد فى الفقه الإسلامى، السنّى، وأحد الذين أراد حسين أحمد أمين أن يشكك المسلمين فيهم بوصفهم مزورين وضّاعين للحديث لكى يقبل الناس اجتهاداتهم الفقهية!

والإمام الشافعى (١٥٠-٢٠٤هـ) شأنه شأن أبى حنيفة، فهو فقيه، سنّى، مجتهد، متهم بتزوير الأحاديث للتعبير عن اجتهاداته. غير أن فحص منهج الشافعى يؤكد أن تلك الاتهامات هراء. فلو أنك قرأت كل كلمة كتبها الشافعى، فى القديم والحديث، وكل كلمة كتبها مؤيدوه ومعارضوه، فلن

(١) أحداث سنة ١٤٥هـ

تجد حرفاً واحداً يُشتَم منه أن الإمام الكبير وَضَعَ حديثاً أو قبل حديثاً موضوعاً، أو سكت على أحد من الرضّاعين. وعلى النقيض من ذلك ستجد الشافعي شديد الحرص على اتباع السُّنة الصحيحة، شديد النكير على المبتدعة.

ولقد قبل الشافعي أحاديث الآحاد، ودافع عن ذلك دفاعاً مجيداً، ورفض قبول أقوال الصحابة إذا تعارضت مع السُّنة، وقال: "الخبر عن رسول الله ﷺ يستغنى بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره - إن وافقه - قوة، ولا يؤمنه - إن خالفه غيره. وإن بالناس كلهم حاجةٌ إليه؛ والخير منه؛ فإنه متبوع، لا تابع. وإن حُكِم أصحاب رسول الله ﷺ - إن كان يخالفه - فعلى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله ﷺ، وأن يتركوا ما يخالفه." ثم يورد مثلاً لذلك فيقول: "كان عمر بن الخطاب يقضى بأن الدية للعاقلة، ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحّاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة "أشيم الضبابي" من دية زوجها، فرجع إليه عمر." وتوقف عمر في دية الجنين حتى عرفه "حمل بن مالك" بقضاء النبي ﷺ فيها. (١)

- لكن الشافعي - ضماناً للصحة - اشترط لقبول أحاديث الآحاد شروطاً، أهمها: "أن يكون من حَدَّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدّي الحديث بحرفه

(١) راجع كتاب مختلف الحديث المنشور على هامش "الأم"، ص ١٩-٢٠

كما سمع، لا يحدث به على المعنى... حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه..^(١) ويستند الإمام في قبوله لخبر الواحد إلى قول النبي ﷺ: "نَضَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفَظَهَا وَوَعَاَهَا وَأَدَّأَهَا. فَرُبُّ حَامِلٍ فُقِهٍ غَيْرِ فُقِيهِ، وَرُبُّ حَامِلٍ فُقِهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ."^(٢)

- والإسلام عند الشافعي: قرآن وسنة وإجماع، وقياس.

- ولهذا يقول إنه: "ليس لأحد -أبداً- أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من جهة العلم. وجهة العلم: الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع والقياس."^(٣)

- وقال الإمام أحمد: "كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر قلَّده."^(٤) وقال أحمد أيضاً: "قال لنا الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني. فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني، كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهب إليه. إذا كان صحيحاً."^(٥)

- وكان الشافعي يقول: "متى سمعتني حدثت بحديث عن رسول الله - ﷺ - صحيح، فلم آخذ به، فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب!"^(٦)

(٢) الرسالة؛ ص ١٧٥
(٤) آداب الشافعي؛ ص ٨٢
(٦) المرجع السابق؛ ص ٦٧

(١) الشافعي؛ الرسالة؛ ص ١٦٠
(٣) المرجع السابق؛ ص ٢٥
(٥) المرجع السابق؛ ص ٩٥

- وهو الذى قال لتلميذه "المُزْنَى": "إذا صح لكم الحديث فخذوا به، ودَعُوا قولى".^(١)

- ويقول حسين الكرابيسى، أحد تلامذة الشافعى، إن استاذَه كان يقول لهم: "إن أصبتم الحُجَّة فى الطريق مطروحة، فاحكوها عنى، فإنى قائل بها".^(٢) يعنى: إذا وجدتم الحُجَّة عند أى أحد من الناس، ورأيتم صوابها، فخذوا بها وإن تعارضت مع ما سمعتموه منى. وكان الشافعى يقول: "كل ما قلت لكم، فلم تشهد عليه عقولكم وتراه حقاً فلا تقبلوه فإن العقل مضطر إلى قبول الحق".^(٣) ولكنه كان يدرك أن للعقل حدوداً لا يجوز أن يتخطاها، فيقول: "إن للعقل حداً ينتهى إليه، كما أن للبصر حداً ينتهى إليه".^(٤) وهذه البصيرة النافذة فى حدود العقل ستجد من يقول بشيء قريب منها بعد عشرة قرون "خين أصدر "كانط" - فيلسوف ألمانيا الأكبر (١٧٢٤ - ١٨٠٤م) - كتابه الرائع: "نقد العقل المحض". وبين فيه مجال العقل، والمجالات التى لا يجوز للعقل أن يزج بنفسه فيها، وإذا فعل تردى فى التناقضات التى لا مخرج منها.

وكان الشافعى سداً منيعاً ضد المبتدعة والكذابين ومنكرى السُّنة؛ ولم يكن يتساهل مع كبار الفقهاء والمحدثين فى أهون الأخطاء وأيسرها، كما لم يكن يتهاون معه العلماء والفقهاء - بما فيهم تلاميذه! - فى ردِّ اجتهاداته؛ وكانت المناظرات لا تكاد

(٢) المرجع السابق؛ ص ٩٤

(٤) المرجع السابق؛ ص ٢٧١

(١) آداب الشافعى؛ ص ٣٢٥

(٣) المرجع السابق؛ ص ٩٢

تنقطع بينه وبين الأحناف وغيرهم. فالمسائل التي كانت تطرح "دين" لا شعرا وقد مرّ بنا أنه صحح لأستاذه مالك تصحيحه لبعض الأسماء. وبين خطأ "سفيان" في إسناد حديث: إن الله - عز وجل - لا يستحي من الحق: لا تأتوا النساء من أدبارهن. (١) وقال الشافعي: "كُتِبُ الواقدي كذب." (٢) وقال أيضا: "إرسال الزهري ليس بشيء، وذلك أنا نَجَدُه رَوَى عن سليمان بن أرقم: "وابن أرقم هذا مُجْمَعٌ على ضعفه (٣). وكان ينهى عن الخوض في علم الكلام: "لأن أحدهم إذا أخطأ قالوا له: كفرت، والعلم إنما يقال فيه أخطاء" (٤) وكان الشافعي يحمل بشدة على المبتدعة، وينهى عن الأخذ عنهم وعن الكذابين، ويقول فيمن يأخذ عنهم حديثاً: "هذا مثل حَاطِبِ لَيْلٍ، يقطع حزمة الحطب فيحملها، ولعل فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري!" (٥) واستجاب للشافعي بعض الأكابر. فيقول أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي: "كنت أنا وإسحاق بن راهويه وحسين الكرابيسي - وذكر جماعة من العراقيين - ما تركنا بدعتنا حتى رأينا الشافعي. (٦) وكثيرا ما اندلعت المناظرات الفقهية بين الشافعي وبين الأحناف. (٧)

وقد أخذ عليه منكرو السنة في عصره تجريح الكثيرين من

(١) آداب الشافعي؛ ص ٢١٥. (٢) المرجع السابق؛ ص ٢٢٠

(٣) المرجع السابق؛ ص ٨٢ وشرح المحقق في الهامش

(٤) المرجع السابق؛ ص ١٨٥ (٥) المرجع السابق؛ ص ١٠٠

(٦) المرجع السابق؛ ص ٩٥

(٧) راجع: آداب الشافعي؛ ص ١٥٩-١٧٦

رواة الحديث . فيقول قائلهم: "وقد وجدتك، ومن ذهب مذهبك، لا تبرئون أحداً لقيتموه وقد أمتموه في الصدق والحفظ. ولا أحد ممن لقيتُ - ممن لقيتم - (تبرئونه) من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه، بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم: أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا." (١) ومن الجلى أن هذا الاعتراض لا قيمة له، لأن البشر ينسون ويخطئون بحكم بشريتهم؛ ولذلك كان من الواجب فحص رواياتهم، وتصحيحها، بصرف النظر عن مكانة الواحد منهم. وبهذا المنهج النقدي الصارم الذى لا يعرف المجاملة أو التساهل أفلح علماء الحديث في حصار الكذب والكذابين، وتصحيح الأخطاء، وحفظوا السُّنة الصحيحة نقيّة من التزوير والكذب والوضع.

- وانتقد منكرو السُّنة أيضاً أصول الفقه عند الشافعي وقالوا إن الله تعالى يقول في وصف القرآن الكريم: ﴿تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ﴾ فكيف جاز عند نفسك، أو لأحد، في شيء قرّضه الله، أن يقول مرة: الفرّض فيه عام؛ ومرة: الفرّض فيه خاص؛ ومرة: الأمر فيه فرّض؛ ومرة: الأمر فيه دلالة - وإن شاء ذو إباحة؟! وكثر ما فرّقت بينه من هذا عندك؛ "أفيجوز أن يُفرّق بين شيء من أحكام القرآن - وظاهره واحد عند من سمعه - بخبر من هو كما وصفتُم فيه، وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله، وأنتم تعطون وتمنعون بها." (٢) فهؤلاء عجزوا عن فهم أصول الفقه الإسلامى

(٢) المرجع السابق

(١) الأم؛ ط. الشعب؛ ج ٧ ص ٢٥٠

التي بلورها الإمام الشافعي استناداً إلى الكتاب والسنة، وكان من أعظم إنجازاته، ومن أكبر مفاخر المسلمين العلمية، ولا تزال هكذا إلى يوم الناس هذا؛ وقد شيد العلماء المسلمون على أساس من تلك الأصول علماً عظيماً، عميقاً، نافعاً، هو "علم أصول الفقه".

وصفوة القول إذن إن الشافعي شأنه شأن غيره من الفقهاء والمحدثين لم يكن يعمل في فراغ، بل يجتهد في بيئة علمية إسلامية متقدمة ناقدة، بحيث لا تسمح لأحد بأن يضع حديثاً دون أن ينكشف أمره، فيُعزل ويُترك، ولا يُؤخذ عنه. وقد فحص كبار الفقهاء والأئمة اجتهادات إخوانهم، دون أدنى مجاملة، وخطأوا المخطئ، وواجهوه بخطئه، كما رأينا فيما سبق وكما سنرى فيما سيأتي. ^(١) ولكن لم يحدث قط أن قيل إن أحدهم كان يزور الأحاديث وينسبها للنبي ﷺ كما ادعى حسين أحمد أمين.

تلاميذ الشافعي:

وإذا نحن استقرأنا كتابات تلاميذ الشافعي وجدناهم لا يقلدونه تقليداً أعمى. بل هم يبالغون في مخالفته، مهما كان الأمر يسيراً هيناً. فكيف كانوا يواجهونه لو أنه كان يزور الأحاديث وينسب آراءه إلى النبي ﷺ، كما زعم كاتبنا المشكك؟! وإذا كان تلاميذه لا يتهاونون في شيء، فماذا كان يفعل معارضوه؟

(١) هناك مثال جيد لذلك "في باب صلاة الكسوف" - كتاب اختلاف الحديث للشافعي؛ هامش ص ٢٢٦ من الأم

فهذا "المزني" تلميذه النجيب نجده يورد فقه إمامه، ثم
 يكثر أن يقول: "قلت أنا!" ثم يورد رأيه المخالف لرأي الإمام!
 ففي حكم "المسح على الجبيرة" قال الشافعي: "إن خاف
 الكسير - غير متوضئ - التلّف، إذا أُلقيت الجبائر، ففيها قولان،
 أحدهما: يمسح عليها، ويعيد ما صلى إذا قَدَرَ على الوضوء
 (يعنى بعد الشفاء يتوضأ ويصلى ما صلّاه بالمسح). والآخر:
 لا يعيد. ورفض "المزني" القول الأول ورجح الآخر. (١)

وفى مسألة التيمم، هل التعجيل بالصلاة فى أول وقتها
 أفضل، أم تأخيرها إلى آخر وقتها رجاء أن يجد المراء الماء؟ قال
 الشافعي بالتأخير، وخالفه "المزني" وقال بالتعجيل. (٢)

وفى الوضوء بعد الاستيقاظ من النوم أورد الشافعي
 قوله ﷺ: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء
 حتى يغسلها ثلاثاً." لكن "المزني" شك فى لفظ "ثلاثاً". (٣)

هذه هى معالم البيئة العلمية التى عاش فيها الشافعي ومن
 قبله أبوحنيفة ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل، وسائر الفقهاء
 والمحدثين من أهل السُنَّة والشيعية - بيئة لم تسمح للكذاب أن
 يزور حديثاً إلا قَضَحَته ونَبَذَته، وبذلك حُفِظَت السُنَّة المشرفة،
 ونُقِيت، على نحو لا مثيل له فى تراث البشرية الدينى.

(١) مختصر المزني، كتاب "الأم" ج١ هامش ص ٣٥

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧

(٣) كتاب "الأم" هامش ص ٥ ج١

أتباع المذاهب الفقهية ومسائل أخرى

ويقرر حسين أمين أن "أتباع" المذاهب الفقهية وضعوا أحاديث: "تناصر وتؤازر هذا المذهب أو ذاك، وتثنى على صاحبه." ولا أحد ينكر وجود الوضاعين الكذابين، لهذا الغرض أو غيره. ولكننا ننكر بكل ثقة أن يكون "أتباع" أبى حنيفة أو مالك أو غيرهما كانوا وضّاعين كذابين، هكذا - عشوائياً - دون تعيين أو تحديد! فهل كان أبو يوسف وضّاعاً كذاباً؟ وهل كان "زفر" مزوراً؟ وهل كان "الزنى" و "الربيع" وغيرهما من كبار أتباع الشافعى كذابين مزورين؟ وهل وضع أحدهم حديثاً واحداً لمناصرة مذهبه؟

- الجواب بالنفى اليقيني القاطع. ولقد احتدّمت المناظرات العنيفة بين الشافعى وأبى يوسف، فلم يذكر أحدهما - مثلاً - وضع الأحاديث كنقيصة فى الآخر، ولا حتى مجرد قبول الحديث الضعيف ناهيك عن الموضوع! كان الشافعى يُعلي من قدر مالك من حيث علمه بالكتاب والسنة، فيوافقه أبو يوسف على ذلك؛ وكان أبو يوسف يُعلي من "عقل" أبى حنيفة أو اجتهاداته وقياساته، فيوافقه الشافعى. ولم أجد فى تلك المناظرات العنيفة أثراً لحديث موضوع أو ضعيف أو صحيح استشهد به أحدهم على امتداح النبى ﷺ لإمامه (١) وأهم من ذلك خلّو تراث

(١) آداب الشافعى ومناقبه؛ ص ١٥٩

المذاهب الفقهية الأربعة لدى أهل السنة من "الموضوعات". وقد رأينا حرص الفقهاء الأربعة على تجنب الموضوعات، والضعيف، والانطلاق في كل باب من الفقه من القرآن الكريم والسنة الصحيحة، فلا حاجة بنا إلى إعادة القول في ذلك.

لكن حسين أمين يريد أن يدين "أتباع" المذاهب الفقهية استناداً إلى حديث موضوع اختلقه كذاب من مئات الكذابين الذين فضحهم العلماء النقاد وجرحوهم وسجلوا أسماءهم في القوائم السوداء، الشاملة، الدقيقة. وهذه لعبة يسيرة، هينة، بوسع أى كاتب مغرض أن يمارسها، فيفتح كتاباً من كتب "الموضوعات"، ليجد العجائب لتمجيد أشخاص أو بلدان، أو مذاهب معينة.

ومثل هذا يجب أن يقال - بحق - رداً على ما أورده من أحاديث زائفة لتمجيد البلدان والقرى.

الفقهاء وشرب الخمر:

ويزعم صاحبنا أن "الفقهاء" كانوا يحضرون مجالس "الخلفاء" التى كان يُشرب فيها الخمر، ويُسمع الغناء، فيتناقشون (فى) أثنائها فى حد شرب الخمر! أما الخليفة (العباسى) الراضى، الذى كان يلتزم بتحريم الخمر، فقد وجدوا له من يحدثه عن عائشة عن النبى ﷺ أنه قال: "إن خفتم أن تسكروا فاكسروا حدته بالماء".

- وهو كعادته غير العلمية لم يذكر مرجعاً، ولم يحدد اسماً لفقيه من رماهم بتحليل الخمر بحديث مزور، لكي تمتد الاتهامات لعدد غير محدد منهم. وإمعاناً في الفجور يذكر لنا أنهم كانوا يناقشون تحريم الخمر في أثناء شربهم لها!

ولكنه ذكر لنا اسم الخليفة الراضى (٢٩٧-٣٢٨هـ) الذى تولّى الخلافة ست سنوات ابتداء من سنة ٣٢٢هـ، فأتاح لنا الفرصة لمراجعته. فيذكر ابن كثير أن "الراضى" كانت له فضائل كثيرة^(١) لكنه لم يذكر أنه كان لا يتعاطى الخمر. والحقيقة أن هذا هو المسلك الطبيعى لخليفة مسلم. أما الخليفة الذى ذكر أنه لم يشرب الخمر قط فهو "المتقى لله" الذى تولّى الحكم بعد "الراضى".^(٢) وكان المتقى لله: "كثير الصيام والصلاة والتعبّد؛ وقال: لا أريد جليساً ولا مُسامراً؛ حَسْبِي المصحف نديماً، لا أريد نديماً غيره".^(٣) فهل هذا الخليفة الصالح يمكن أن يقبل حديثاً مزوراً من محدث كاذب، لإخراجه من حال الصلاح والورع إلى حال المعصية واقتراف الكبائر؟ وهل كان مجبراً على اجتناب الخمر، فيريد من يحللها له، أم كان طائعاً لله بإرادته كارهاً لها من تلقاء نفسه؟

(١) ابن كثير، البداية والنهاية؛ ج ١١ ص ٢٠٨

(٢) المرجع السابق؛ ج ١١ ص ٢١٠

(٣) المرجع السابق.

إننا هنا بإزاء معلومات خاطئة تخلط بين "الراضى"
و"المتقى لله" وصاحبنا لا يذكر لنا مصادره لكى يمكننا مراجعة
الحقائق. فكيف نناقش مزاعمه المرسله غير المعقولة؟

- كل ما يمكننا قوله هو أن هذا الاتهام كاذب قطعاً بالنسبة
للخليفة "المتقى لله". وأما بالنسبة "للراضى" فتلك تهمة مرسله
لا يمكن قبولها بتلك الصورة الكاريكاتورية التى وصفها صاحبنا.
إن شرب الخمر ممكن؛ ومجالسة بعض المنتسبين للعلم لخليفة
يشرب الخمر ليست مستحيلة. أما الصورة البشعة التى ساقها
صاحبنا فهى من تأليفه وأوهامه. وعليه هو أن يدفع تهمة التزوير
عن نفسه قبل أن نقبلها منه فى حق "الفقهاء والخلفاء"!

النصرة القومية

ويقرر حسين أمين أن أهالى الأقاليم والأمصار والمدن
المفتوحة وضعوا الأحاديث التى تثنى على هذا الإقليم أو ذاك،
وعلى أهله، أو تجعل منه الإقليم المفضل عند الله تعالى؛ ويفسر
ذلك برده إلى "النصرة القومية"!

وهو هنا كما فى مقاله كله لا يذكر مرجعاً من أى نوع،
ولا يذكر محدثاً خرج الأحاديث التى أوردها، لكى لا تنكشف
الحقيقة وتظهر أمانته فى النقل أو عدم أمانته!

ومعلوم للكافة أن القرآن الكريم أثنى على بعض البلاد التى

فتحها المسلمون؛ فقال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾ وقال - عز وجل - لنبيه موسى ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] وقال أيضاً: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾ [المائدة: ٢١] وفي فضائل المدينة أخرج البخارى أربعة أحاديث صحيحة عن على بن أبى طالب، وعن أنس (حديثين)، وعن أبى هريرة. (١) وأخرج البخارى ستة أحاديث فى ذكر "أسلم" و"غفار" و"مُزينة" و"جُهينة" و"أشجع"، وأنهم موالى النبى ﷺ. (٢)

والمبدأ الإسلامى القرآنى العظيم يقول ﴿إِن أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ فإذا أثنى النبى ﷺ على بلد أو قوم أو مصر فعلى هذا الأساس. وقد كان رد كبير القبط على رسالة النبى ﷺ خير رد. فما العجب أن يوصى النبى بأقباط مصر خيراً، "فإن لهم منكم صِهراً وذمة؟" أو لم تكن هاجر زوج إبراهيم عليه وعليها السلام مصرية؟

وقد أخرج أحمد بن حنبل أحاديث عديدة فى الثناء على

(١) فتح البارى؛ كتاب فضائل المدينة؛ الأحاديث ١٨٦٧ و١٨٦٨ و١٨٦٩ و١٨٧٠.

(٢) المرجع السابق؛ كتاب المناقب

بعض الأمصار، لكنها ليست مقتصرة على البلاد التي فتحها المسلمون، بل عليها وعلى أماكن في قلب الجزيرة العربية. (١) وهذا يناقض دعوى ذلك الكاتب ويسقطها.

والحديث الذي جاء في مسند أحمد في حق مصر ليس فيه ثناء على شعب مصر حتى يُقال إن المصريين وضعوه تحت إملاء "النصرة القومية". يقول الحديث: "إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمّى فيها القميراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحماً." (وهذا الحديث أخرجه مسلم)، فمزاعم حسين أمين عن "النصرة القومية!" كسبب لوضع هذا الحديث لا أساس لها من الصحة.

وأما الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة التي جاءت في الثناء على بعض الأمصار، فقد فحصها النقاد، حديثاً حديثاً، وإن جاءت في الصحاح أو المسانيد المحترمة. من ذلك مثلاً الحديث الخاص بـ"عسقلان"، والذي يقول: "عسقلان أحد العروسين يُبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم..." إلخ. هذا الكلام وردّ في مسند أحمد (برقم ٦٦٢ في الفتح الرباني). فماذا قال فيه العلماء؟

— قال الهيثمي في "مجمع الزوائد": رواه أحمد. وفيه أبو عقاب هلال بن زيد بن يسار. وثقه ابن حبان، وضعّفه

(١) الفتح الرباني؛ ج ٢٣ ص ٢٨٦-٣٠٢

الجمهور. وبقية رجاله ثقات. وفي إسماعيل بن عياش (أحد رواة) خلاف".

- وفي "ميزان الاعتدال"، قال الذهبي عن هلال بن زيد: "قال أبو حاتم والنسائي: منكر الحديث. زاد النسائي: ليس بثقة. وَعَدَّ من مناكيره الحديث المذكور." (١) وقد يكون أبوعقال هلال بن زيد ثقة فيما علمه عنه أحمد. ومعلوم أن المحدثين يختلفون في تقويم الرواة؛ وهذا أمر طبيعي، لأن الرواة أفراد، بشر، يتغيرون، عبر أطوار حياتهم، ويظهر من الواحد منهم للبعض ما لا يظهر منه لغيرهم. فليس لدى العلماء مجال للتعميمات الرياضية تلك التي تشمل كل مثلث - مثلاً - دون أثر للتطور عبر الزمن! فكل راوٍ لحديث، يقوم، فيعدل، أو يُجرح، كفرد، في أطوار حياته المختلفة.

وقد وجد العلماء في كل باب أحاديث صحيحة وأحاديث ضعيفة أو موضوعة، فخصصوا للصحيح بدرجاته المختلفة كتباً، وللموضوعات كتباً. فليس الوضع في باب "فضل البلدان ودم البلدان" شيئاً خاصاً به دون سائر الأبواب. فهذا ابن الجوزي رحمه الله يخصص كتاباً ضخماً في "الموضوعات" بعنوان: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. (٢) وقد أورد أحاديث واهية في

(١) الفتح الرباني؛ ج-٢٢، هامش ص ٢٩٤

(٢) نشر دار الكتب الإسلامية؛ لاهور؛ باكستان؛ سنة ١٣٩٩ هـ - في مجلدين.

ذم الاسكندرية وفضل عدين ودمشق وحمص و مَرَوْ والأردن
والشام والبصرة، وكذلك فى ذم بعضها. (١)

القُصَّاص

ويقرر حسين أمين أن فئة القُصَّاص، الذين أرادوا تسليية
الناس فى المساجد والشوارع، من الفئات التى وَضَعَت الأحاديث.
وهو لا يذكر مرجعاً نَقَلَ عنه، كعادته الفوضوية! ومن الجلى أنه
يخلط هنا خلطاً رديفاً بين جهلة الوعاظ وبين القُصَّاص. فليس فى
المساجد مكان لغير الخطباء والوعاظ والعلماء. ولا ريب أن كثيراً
من جهلة الوعاظ لهم شغف كبير بالخرافات والإسرائيليات
والأحاديث الموضوعة أو الواهية التى تتحدث عن الترغيب
والترهيب. وهم يقابلوننا الآن فى بعض المساجد كما فعلوا من
قبل. وهؤلاء لم يضعوا الأحاديث، ولا قدرة لهم على ذلك،
لكنهم ردّدوا "الموضوعات" وكلفوا بالإسرائيليات التى جاءت فى
كتب التفسير عن مسلمة بنى إسرائيل.

أما القُصَّاص فمكانهم السوق والشارع والمنتديات،
لا المساجد. وكان عندهم تراث من القصص، التى اختلطت فيها
الخرافات بالتاريخ، ما لا نهاية له، مثل القصص الذى دار حول
العصر الجاهلى، وعن ملوك الفرس، وأباطرة الروم وملوك اليمن.
ولم يكن الحديث النبوى يصلح لشطحياتهم وتحللهم من
الضوابط، ومُجَوَّنهم، وإسفافهم. وكثير منهم كان ينتسب إلى

(١) الجزء الأول، ص ٣٠٤-٣١٢.

الشعر ويتغنى برديته، ويتكسَّب منه . وهكذا عبثوا بالتاريخ؛ وربما وجد بعضهم في "الموضوعات" مادة يرددونها ويرتزقون منها، لكن ليس في المساجد .

ومن المرجح أن الأقوال التي أوردها ذلك الكاتب، كقصة "الذئب الذي لم يأكل يوسف!" أو لقاء أحمد بن حنبل بأحد الوعاظ الجهلة، إنما هي أخبار مُلَفَّقة قُصِدَ بها السخرية من أولئك الوعاظ . ويصعب أن تُقبل كوقائع . فروح السخرية والفكاهة فيها تكشف عن حقيقتها . لكن ذلك الكاتب الذي شكك في كل شيء، وفي كل إمام وفقهيه ومحدث، صدَّق تلك النكات، لأنها تخدم هدفه غير العلمى، وتشبع تحيزه!

الابن وأبوه!!

ولكى تكتمل صورة حسين أمين لدى القراء يجب أن نسجل هنا أن ما أثاره من مسائل في "الحياة" عبارة عن نُقُول اقتبسها من كتابه: "دليل المسلم الحزين" ومعظمها منقول -أصلاً- من مؤلفات والده، مع كثير من التشويه والتحريف .

١- فَإِنْكَار عصمة النبي ﷺ في أحاديثه وسُنَّته، جاء فيه، كما جاء في المقال، قوله: "ومع أن رسول الله لم يدع قط أنه معصوم من الخطأ إلا حين يُملَى أو يتلو آيات ربه، بل ونَبَّهَهُ القرآن ذاته إلى أخطاء بدرت منه، فقد افترض أنصار الالتزام بالسُّنة أن العناية الإلهية إنما كانت توجه كل عمل أتى به . " وقد اثبتنا زيف هذه الادعاءات . (ص ٤٤ من كتابه)

٢ - وأنكر أيضاً معجزات الرسول ﷺ، وطعن في صحة الأخبار الواردة بذلك. ولكن ما القول في معجزات الأنبياء التي جاءت في القرآن الكريم ذاته؟ وكنتُ قد زيفتُ كلامه في هذه المسألة حين كتب عنها في مجلة "المصور" لكن المجلة حجبت مقالى حماية لأفكاره الهدامة. وهاهو يعود لينشر الأفكار نفسها في جريدة "الحياة" للمرة الثانية (انظر: كتابه السابق، ص ٨٨).

٣ - وهو يزعم أن محمداً ليس خاتم الأنبياء مردداً مزاعم البهائية وأن وحى السماء لا يمكن أن يكون قد انقطع، ويحمل على علماء الإسلام لأنهم زعموا: "أن الإلهام فى أمر الدين قد انقطع من عشرة قرون، وأنه انقطع إلى أبد الأبدى. وهو كزعمك أن الله - عز وجل - قد اعتزل العمل من ألف عام، وأن صوته لم يعد يُسمع منذ ذلك الحين. وفى زعمنا أن أولئك الذين لا يؤمنون بأن الإلهام هو بالضرورة مستمر من أجل التصدى للاحتياجات المتجددة للبشر، لا يمكن أن يكونوا مؤمنين بالإلهام والوحى أصلاً، وهو عندنا كفر لا كفر بعده." (ص ١٢٢-١٢٣) فهو ينكر انقطاع الوحى بعد النبى ﷺ، ويؤمن بالنسبية السوفسطائية التى تزعم أن كل المبادئ والقيم والقواعد فى تغير مستمر، يجعل كل العقائد والشرائع السابقة غير صالحة. وقد بينتُ سَخف هذه المزاعم فى نظر الفلسفة كما فى حكم الإسلام الذى جاء بعقائد وشرائع مطلقة ثابتة خالدة، مُصلحة لكل زمان ومكان.

٤ - وفي صفحة ٤٧ من كتابه نجد الفقرة التي تتهم أبابكر وعمر رضي الله عنهما بتزوير حديث: "لا نُورث".

٥ - وفي صفحة ٤٩ نجد كلامه عن أبي هريرة بالنص كما جاء في مقاله!

٦ - وحديث: "من كذب عليَّ.." في صفحة ٥١

٧ - وحديث: "انصُر أخاك" في الصفحة السابقة نفسها.

٨ - وكلامه عن النعرة القومية في صفحة ٥٣ .

٩ - وكلامه عن مفهومه "للتساهل" في أحاديث الفضائل

ص ٥٠ .

١٠ - وكلامه في حق الزهري ومكحول ص ٤٦ .

١١ - واتهامه للشافعي بالقول بنسخ القرآن بالسنة

ص ٤٤ .

١٢ - واتهامه "للفقهاء" و"العلماء" بالتزوير! ص ٤٥ .

١٣ - واتهامه "للمحدثين" بوضع أحاديث تحت علي الرضا

بالفساد والظلم! ص ٤٧ .

١٤ - ونفيه نبوءات النبي ﷺ ص ٥٢ .

١٥ - وخبر "غياث" و"المهدي" وسباق الحمام ص ٥٣ .

١٦ - وكلامه عن القصاص ص ٥٤ .

١٧ - والتشكيك في البخاري ومسلم ص ٥٨ .

١٨ - والتقدم مرهون بنبيذ السنة ص ٦٢ .

١٩ - وكلامه عن حاجات البلدان المفتوحة ذات الظروف المتباينة ص ٤٣ .

٢٠ - واتهام آل البيت، والشيعية بتزوير الأحاديث ص ٤٥ .

٢١ - ودعواه أن عقيدة القدر ناشئة عن البيئة الجغرافية البدوية ص ١٠٥، ص ١٣٥ .

٢٢ - ومطالبته بتطوير العقيدة الإسلامية! ص ١١٦ .

٢٣ - وسَطُّو المسلمين على حكمة اليهود والفرس ص ٥١ .

٢٤ - ورفض حَدُّ السرقة في القرآن ص ١٣١ .

وهكذا يتضح لنا أن مقالته في "الحياة" ترديد لما سطره في كتابه، وكثير من مواد الكتاب نُقُول عن مؤلفات والده وعن "فجر الإسلام" خاصة. وهدفه هو الهدم، بنص كلامه، لأن: "الهدم أحياناً يفوق البناء في القيمة؛ وإن التشكيك له ما للإيمان من أهمية ونفع".^(١) والظاهر أن تلك الفكرة متسلطة عليه لا يستطيع الفكاك منها، فهو يزيد ويعيد فيها، بالألفاظ نفسها، والنُّقول نفسها. وهي فكرة استشراقية قديمة مستهلكة. والظاهر أنه واثق من أن كل وسائل الإعلام سوف تُحميه من النقد، كما فعلت مجلة "المصور" المصرية.

* * *

(١) انظر كتابه ص ١٤٣ .

خاتمة

صفوة القول -إذن- إن النبي المعصوم ﷺ قد تَلَقَّى سُنَّتَهُ عن ربِّه - عز وجل - ، بَوَحْيٍ يُوحَى ، وإنه - عليه السلام - أبلغها إلى صحابته - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - نَقِيَّةً من كل شوائب الكذب، فحفظوها في صدورهم وكتبوا معظمها في صحائف وكتب خَشْيَةَ النسيان؛ ثم جاء التابعون وتابعو التابعين ودَوَّنوها في الموسوعات الكبرى التي سُمِّيَتْ "الكتب الصحاح" و"المسانيد".

وظل علماء الحديث يفحصون ويراجعون -جيلاً بعد جيل- كل كلمة نُسِبَتْ إلى رسول الله ﷺ ، وَيَقْوَمُونَ كل رجل قال: "قال رسول الله" وكل امرأة قالتها، لكي تتبيَّن الأمة مَدَى وثَاقَةِ ما يُنسب إليه ﷺ ، ومن ثم تعرف دينها وتؤدى واجباتها على الوجه الأكمل.

ومن خلال المواجهة الطويلة ضد الوضَّاعين والكذابين والمنكرين للسُّنة والمُشكِّكين في نسبتها إلى صاحبها المعصوم ﷺ ، تراكمت معارف متنوعة، واسعة، عميقة، وتبلورت معايير ومناهج علمية دقيقة، شكَّلت "علوم الحديث" التي تَخَصُّصُ فيها صفوة من العلماء المسلمين في كل جيل وفي كل قطر من أقطار الإسلام.

وتبعاً لهذا يستطيع المسلم اليوم أن يقول في ثقة: إنني أعرف ديني، وكيف يكون الاعتقاد السليم طبقاً لكتاب الله وسنة رسوله، وأعرف كيف يكون الأداء السديد لواجباتي في العبادات والمعاملات.

ولقد رأينا مَدَى هشاشة الشكوك التي أراد ذلك الكاتب إثارتها تحت غطاء: "الجدور الستة للأحاديث الموضوعة"! ووقفنا على مَدَى جسامه الأخطاء التي اقترفها: في تحيزاته، وفي منهجه، وفي سوء تفسيره للنصوص التي كوّمها في مقالته، فخرجنا من ذلك الركاب الفوضوي أكثر ثقة بصحة السُّنة النبوية المطهرة. والله تعالى الفضل والمنّة.

* * *

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦١	الإمام البخارى	٣	مقدمة
٦٥	صحيح مسلم	٩	عصمة النبي ﷺ
٧٠	الفقهاء المجتهدون ...	١٧	السُّنِّيون
٧٠	أبو حنيفة	١٩	أبوهريرة
٧٤	الشافعى	٢٣	كتابة أحاديث النبي ﷺ
٨٠	تلاميذ الشافعى	٢٧	حكمة القدماء
	أتباع المذاهب الفقهية	٣٠	عهد التابعين
٨٢	ومسائل أخرى	٣٣	ابن شهاب الزُّهرى ...
٨٣	الفقهاء وشرب الخمر ...	٣٨	الأمويون
٨٥	النُّعرة القومية	٤٠	آل البيت والشيعة ...
٨٩	القُصَّاص	٤٢	غياث والمهدى
٩٠	الابن وأبوه	٤٤	الصحاح والمسانيد ...
٩٤	خاتمة	٤٧	مُوطأ مالك
٩٦	الفهرس	٥٤	الإمام أحمد بن حنبل ..